كمال حمدان

# التطوّرات النفطيّة الاقتصادية بعد عام ١٩٧٣

معهد الانماء العربي

التقارير الاقتصادية
النفط العربي



التطورات النفطية الاقتصادية بعد عام ١٩٧٣

التقارير الاقتصادية

٢

النفط العربي

# التطوّرات النفطية الاقتصادية
# بعد عام ١٩٧٣

اعداد

كمال حمدان


معهد الانماء العربي

فرع لبنان

معهد الانماء العربي

المركز الرئيسي : ص.ب : ٨٠٠٤ طرابلس - ج.ع.ل.

فرع لبنان : ص.ب : ١٩/٥٣٠٠ بيروت



الطبعة الاولى - بيروت ١٩٧٦

# القسم الاول

## خلفيات معركة الأسعار

# معركة الاسعار

١ — ١ — سجلت المواجهة بين الدول المنتجة والدول المستهلكة للبترول ، على صعيد الأسعار ، احتداماً بارزاً في بداية السبعينات . وقد ساهمت عوامل عدة في تسعير حدة هذه المواجهة ، منها ما يعود إلى تعمق أزمة النظام الاقتصادي الرأسمالي وتفاقم تناقضاته الداخلية ، ومنها ما يعود إلى تعاظم دور منظمة الأقطار المصدرة للنفط وإلى تحول سوق البترول ، من سوق يسيطر عليها الشاري إلى سوق يسيطر عليها البائع ، في وقت كان الطلب العالمي على البترول يتزايد بوتائر عالية ، بينما كانت « الولايات المتحدة » تتحول في شكل تدريجي ، إلى دولة مستوردة للنفط ، في ظل ثبات نسبي في مستوى احتياطي البترول المحقق فيها . وقد شهدت السنوات الثلاث الأولى من السبعينات توقيع سلسلة من الاتفاقات الجديدة(١) ، أدت إلى زيادة ملحوظة في مستويات الأسعار البترولية . وقد جاءت اتفاقية طهران عام (١٩٧١) في طليعة هذه الاتفاقات ، من حيث تسلسلها الزمني ، ثم ما لبثت أن تلتها اتفاقية طرابلس واتفاقية الجزائر ، وكذلك اتفاقيتا جنيف الأولى والثانية ، اللتان كانتا تهدفان إلى تصحيح أسعار البترول ، بعد التخفيضين الرسميين اللذين أصابا الدولار الأميركي ، تباعاً في آب (اغسطس) (١٩٧١) وشباط — فبراير (١٩٧٣) .

وقد بقيت عملية تصحيح الأسعار تتم بوتائر معتدلة ، حتى جاءت

حرب تشرين ـ اكتوبر ، وأفضت إلى زيادات كبيرة في أسعار النفط الخام ، تجاوزت ، من حيث نوعيتها وكميتها ، جميع الزيادات التي كانت أقرت في وقت سابق . وتميزت الزيادات التي طرأت بعد حرب تشرين الاول ـ اكتوبر ، بكونها فرضت من جانب واحد ، أي من جانب الدول المنتجة للنفط ، من دون الرجوع إلى التقليد الذي كان سائداً قبل تشرين عام (١٩٧٣) ، والذي كان يخضع موضوع الأسعار للتداول المشترك ، فيما بين الأطراف المعنية بصناعة النفط ، أي الدول المنتجة وشركات الكارتيل البترولي والدول المستهلكة في آن واحد .

وقد قررت منظمة « الأوبيك » في هذا السياق ، زيادة أسعار النفط الخام في ١٦ تشرين الأول ـ اكتوبر ـ عام(١٩٧٣) من (٣،٠١١) دولار للبرميل ( النفط السعودي الخفيف ( إلى (٥،١١٩) دولار ، أي بنسبة تصل إلى أكثر من (٧٠٪) ، وتبعت ذلك زيادة لاحقة في بداية عام (١٩٧٤) ، بلغت نحو (١٣٠٪) ، إذ تقرر رفع أسعار البترول الخام ، ابتداء من الفصل الأول من عام (١٩٧٤) ، من (٥،١٩٩) دولار للبرميل ، إلى (١١،٦٥) دولاراً (النفط السعودي الخفيف ) . وبذلك تكون الأسعار قد تضاعفت نحو أربع مرات بين بداية تشرين الأول عام (١٩٧٣) وبداية عام (١٩٧٤) ، كما أن العائد الصافي للدول المصدرة للبترول تضاعف ، هو الآخر ، بالنسبة ذاتها ، خلال الفترة المشار اليها ، إذ قفز من (١،٧٧) دولار ، إلى نحو (٧) دولارات في البرميل .

**جدول زيادة الأسعار**

١ ـ ٢ ـ لقد أثارت زيادات أسعار النفط الخام جدلا واسع النطاق ، حول القوانين التي تحكم تكون هذه الأسعار في السوق .

وبرزت ، في صفوف الدول المستهلكة ، ادعاءات بأن هذه الزيادات كانت اعتباطية ، وغير مستندة إلى أُسس ثابتة ، لأنه لا يعقل ، في رأيها ، أن تؤدي قوى السوق العفوية إلى مثل هذه الزيادات في مثل هذه الفترة الزمنية القصيرة . وقد انطلقت هـذه الدول ، من تلك الادعاءات لتحميل الدول المنتجة للنفط وبخاصة العربية منهـا ، مسؤولية الأزمات التي تعصف باقتصاديات النظام الرأسمالي العالمي ، ساعية في الوقت ذاته إلى منع شعوب الدول الغربية ذاتها من استكشاف الأسباب الحقيقية للأزمات التي تواجهها .

ولا يخفى أن هذه الادعاءات لم تكن قائمة على أُسس علمية واضحة ذلك أن الدول المستهلكة وشركات الاحتكار البترولي الدولي تناست ، وما تزال ، أن معظم نظم تسعير البترول(٢) ، خلال العقود الخمسة الأخيرة ، كانت متحيزة وخاضعة لمصالحهـا الاقتصادية والسياسية الاستراتيجية ، وبالتالي ضد المصالح المشروعة للدول المنتجة للنفط . ولم تفطن الدول المستهلكة إلى التحدث عن « موضوعية » نظم التسعير إلا حين استعادت الدول المنتجة زمام المبادرة ، في سوق النفط وولجت طريق الانعتاق من الخضوع والتبعية .

١ ـ ٣ ـ وقد حصر معظم الاقتصاديين الغربيين أسباب الضعف والوهن ، في أسعـار البترول ، في الستينات ، بقوانين السوق ، أي بخصائص العرض والطلب . وكأن قضية أسعار البترول هي قضية عرض وطلب فقط . والواقع ان المسألة أعمق وأكثر تعقيداً من ذلك ، إذ أن قوانين العرض والطلب فضلا عن صعوبة تطبيقهـا في ظل سيادة الاحتكار ، فانها تختلف من دولة رأسمالية صناعية إلى دولة متخلفة تابعة . ان الدول الرأسمالية المتقدمة تكيّف العرض ( أي إنتاجها من سلعة معينة ) لمستلزمات نموها وتطورهـا ، استناداً إلى آلية التراكم الداخلية ، بينما الدول المتخلفة مضطرة ، من حيث تبعيتها ، إلى

إخضاع إنتاجها ( أي العرض ) إلى هذه الآلية بالذات ، وليس إلى آلية الاقتصاد المتخلف نفسه .

وبكلام آخر ، ان تقسيم العمل في الدول النامية يخضع ، في المطاف الأخير ، إلى ضرورات تسريع نمو المراكز ، على حساب نمو الأطراف ، أي الدول النامية . وفي كلام آخر ، ان الدول الصناعية الرأسمالية لا تتحكم في دالة إنتاجها فقط « Fonction de production » إنما تتحكم كذلك في دالة إنتاج الدول التابعة مما يفقد قوانين السوق العفوية جوهرها ويضعف من تأثيرها في عملية تحديد أسعار النفط ، ويجعل الدول المنتجة غير قادرة على التحكم في إنتاجها .

١ — ٤ — وينطبق هذا الوضع ، في صورة بارزة ، على الدول العربية المصدرة للنفط ، التي وجدت نفسها ، منذ أن اكتشف النفط ، أمام ضرورة ضخه وإنتاجه وتصديره ، بكميات هائلة ، إلى الدول الرأسمالية ، وبما يلبي حاجات هذه الدول أكثر مما يستجيب لمصالح الدول المنتجة ذاتها ، ذلك أن هـــذه الأخيرة ، مع بعض الاستثناءات كالعراق والجزائر ، لم تكن تحتاج ، على الدوام ، إلى مثل هذا المستوى من العائدات ، بسبب ضعف طاقتها الاستيعابية من جهة وضحالة سياستها الإنمائية من جهة ثانية .

وعلى ذلك ، وبسبب سيطرة الاحتكار البترولي وبسبب إخضاع العمل في الدول المتخلفة التابعة لمستلزمات نمو الدول الرأسمالية الصناعية ، أصبح التبادل الدولي ، في مجال النفط ، تبادلا غير متكافىء ، أدى إلى نزف مستمر في ثروات الدول التابعة ، لما فيه مصلحة الدول الرأسمالية الصناعية(٣) . وهذا التبادل غير المتكافىء أدى ، في تواتره المستمر ، إلى إعادة إنتاج شروط تخلف الدول التابعة . في استمرار .

١ ــ ٥ ــ إلا أن الجدل في صدد أسعار البترول لا يتوقف عند مقولة العرض والطلب . وثمــة من يتحدث ، في أوساط اقتصاديي البترول ، عن قيمة النفط ، بدل التحدث عن أسعاره . إلا أن البعض يعتمد المفهوم الذاتي « subjectif » للقيمــة في حين يتبنى البعض الآخر المفهوم الموضوعي « objectif » للقيمة ، الذي يتحــدد بكمية العمل اللازم اجتماعياً لإنتاج برميل من البترول .

وثمة من يربط أسعــار النفط في المدى المتوسط والمدى الطويل ، بأكلاف إنتاجه ، ويتوصل إلى أن ثمة علاقة سببية إيجابيــة بين الظاهرتين ، خلافاً لما هو شائع في الظاهر . ويدعم هؤلاء منطقهم هذا ، بالتأكيد على أن نسبة متزايدة من إنتاج أميركا من النفط الخام ( قد تصل إلى ستين في المئة ) أصبحت أكلافها لا تقل عن تسعة أو عشرة دولارات للبرميل الواحد ( في الشرق الأوسط تصل الكلفة إلى عشرات السنتات فقط ) . ويعتبر هؤلاء أن هذا العامل هو الذي كان في أساس الزيادات المتتالية في أسعار النفط الخام .

إن هذه المسائل ، وغيرها ، لا تزال موضوع جدل ونقاش ، عــلى الصعيدين النظري والعلمي ؛ إلا أن الاتجاه العام يميل ، على هذا الصعيد ، خصوصاً في أوساط الدول المنتجة للبترول ، إلى تحديد أسعار النفط على أساس أسعار بدائله من مصادر الطاقة الاخرى « substitus » أما الفارق بين كلفة إنتاج البترول وكلفة إنتاج بديله ( الطاقة النووية مثلا ) ، في حال اعتماد سعر مبيع موحد للسلعتين ، فانه يعتبر نوعاً من الربح ، من حق الدول المنتجة للنفط أن تحصل عليه ، نظراً إلى أنها تبيع سلعة ( أي النفط ) قابلة للنضوب ، ولا يتجــدد إنتاجها في استمرار .

### بديل النفط

١ ــ ٦ ــ ومن دون الدخول في خصائص مصادر الطاقة البديلة للبترول ، في الإمكان القول أن أقرب هذه المصادر منافسة للنفط يتمثل في الطاقة النووية . وثمة إجماع ، في الوقت الحاضر ، على أن الطاقة النووية ستكون خلال ربع القرن المقبل ، في طليعة مصادر الطاقة البديلة للنفط في العالم ، بعدما تضاعفت ، في السنوات الأخيرة ، قيمة التوظيفات في هذا المجال . ويذهب البعض الى اعتبار الطاقة النووية بديلا منافساً للنفط في ظل تركيب الأسعار الراهنة للنفط ، وينطلق من هذا الاعتبار للدعوة إلى تخفيض أسعار النفط . غير أن أحدث الأبحاث والدراسات يؤكد أن أسعار النفط الحالية لا تزال تتمتع بأكبر قوة تنافسية، بالمقارنة مع أسعار مصادر الطاقة البديلة ، وبخاصة الطاقة النووية .

وقد أثبت « المعهد الاقتصادي والقانوني للطاقة »(٤) (في غرينوبل في فرنسا) ، وهو معهد ذو سمعة دولية، أن سعر الكهرباء المنتجة في وحدات نووية لا يصبح تنافسياً في مجالات الاستعمال الصناعي ، إلا حين يصل سعر النفط الخام المستورد إلى (١٩) دولاراً للبرميل الواحد، مع أخذ أكلاف النقل والتحويل والتوزيع في كلتا الحالتين في الاعتبار . ويضيف المعهد أن هذا السعر يرتفع إلى (٣٥) دولاراً في مجال الاستعمال المنزلي للطاقة . مما يؤكد أن تفوّق البترول ، من حيث تنافسية أسعاره ، لا يزال قائماً ، بالرغم مما يثار عن البديل النووي . والمرجح أن يستمر هذا التفوق ، خلال السنوات العشر القادمة .

### عوامل ذاتية وعوامل خارجية

١ ــ ٧ ــ تبقى مسألة أساسية لا يمكن فهم موضوع أسعار النفط بمعزل عنها . وهذه المسألة تكمن في تحديد العوامل الخارجية التي أفضت إلى سلسلة الزيادات في الأسعار . والحقيقة أن الارتفاعات التي طالت

أسعار النفط الخام منذ بداية السبعينات ليست وليدة عوامل ذاتية ، عائدة إلى الدول المنتجة ، فقط ، إنما تضافرت مع هــذه العوامل ، عوامل خارجية كان لها دور رئيسي في التمهيد أمام زيادة الأسعار . وبالتحديد ، كان « للولايات المتحدة » تأثير حاسم في عملية زيادة أسعار النفط الخام(٥) ، على الأقل في مرحلة أولى ، أي في المرحلة التي سبقت حرب تشرين الأول ـ اكتوبر عــام (١٩٧٣) . إن تحول « الولايات المتحدة » من دولة مصدرة للنفط ، أو متمتعة عـلى الأقل باكتفاء ذاتي على هذا الصعيد إلى دولة مستوردة على نطاق واسع ، كان له تأثير حاسم عـلى عالم النفط . مع وصول « نيكسون » إلى سدة الرئاسة ، كان هذا التحول قد بدأ يأخذ أشكالا خطيرة ، خصوصاً في الفترة ما بين عام (١٩٦٩) وعام (١٩٧١) .

وبسبب هذا الوضع ، أخذت « الولايات المتحدة » ، في تلك الفترة ، تمهدُ لإعادة النظر في استراتيجيتها البترولية ، في وقت كان يتسارع فيه نفاد احتياطها وتتعاظم مستورداتها البترولية وتتراجع وتائر نمو طاقتها التكريرية . وفي هذا الإطار بالذات ، توقع المسؤولون الأميركيون أن تتجاوز مستورداتهم البترولية ، في أوائل الثمانينات ، نصف إجمالي استهلاكهم ، مما دفعهم إلى العمل على زيادة التغطية المحلية للاستهلاك عن طريق مضاعفة الإنتاج المحلي وتطوير بدائل الطاقة ، وعلى هذا الأساس ، اتجهت « الولايات المتحدة » نحو زيادة أسعار النفط الخام المستورد ، بحيث تتيح رفع أسعار النفط المنتج محلياً .. وبالتالي حثّ المستثمرين ، داخل « الولايات المتحدة » على توظيف المزيد من رؤوس الأموال في القطاع البترولي سعياً وراء معدلات ربح عالية ، لم تكن تتيحها تركيبة الأسعار البترولية الداخلية السابقة . وهذا ما يفسر الدعم الضمني الــذي قدمته « الولايات المتحدة » لعملية زيادة الأسعار وتصحيحها والذي تجلى أساساً في اتفاق طهران ( ١٤ شباط ـ فبراير عام

١٩٧١ ) وفي اتفاق طرابلس ( ٢ نيسان – ابريل عام ١٩٧١ ) وفي اتفاق جنيف الأول ( ٢٠ كانون الثاني – يناير ١٩٧٢ ) واتفاق جنيف الثاني ( ٢ حزيران – يونيو عام ١٩٧٣ ) .

كما أن « الولايات المتحدة » لم تقاوم الزيادة الأولى في أسعار البترول ، التي تلت حرب تشرين مباشرة والتي بلغت نحو ( ٧٠٪ ) ، كذلك لم تظهر معارضة فورية للزيادة الثانية التي بلغت نحو (١٢٠ في المئة ) بالرغم من انها سعت ، فيما بعد ، إلى إعادة أسعار البترول ( النفط السعودي الخفيف ) من (١١،٦٥) دولاراً للبرميل إلى نحو (٧)دولارات ، بعدما أنشأت مع حلفائها الغربيين الوكالة الدولية للطاقة ، وبعدما حققت ما كانت ترمي إليه في مجال مضاعفة القوة التنافسية لاقتصادها حيال الكتل الغربية الاخرى التي تأثرت ، على نحو جدي وعميق ، بارتفاعات الأسعار المتتالية . ولعل ما يحصل الآن من تحوّل في موازين القوى الاقتصادية والنقدية في مصالح « الولايات المتحدة » ، خير شاهد على حقيقة الأهداف التي أرادت « الولايات المتحدة » بلوغها عن طريق زيادة أسعار البترول ، إضافة إلى هدفها الأساسي الرامي إلى زيادة التغطية المحلية لاستهلاكها البترولي .

ولا يخفى أن إعادة توزيع نسب القوى الاقتصادية في مصلحة « الولايات المتحدة » ، من شأنه أن يسرع ويطوّر وتائر الهيمنة الاقتصادية والسياسية الأميركية على حلفائها الغربيين ، من اوروبيين ويابانيين . وفي كلام آخر ، ان عمليه « أمركة » اقتصاديات الدول الرأسمالية تتم ، في ظروف استفحال الأزمة الاقتصادية ، بوتائر أسرع مما هي الحال في ظروف الدورة الاقتصادية صاعدة الانتعاش وفي الإمكان تلمّس آثار هذه العملية بوضوح في الوقت الحاضر .

## الاسعار بين التكتيك والاستراتيجية

٢ — ١ — غير أن الحديث عن مصلحة « الولايات المتحدة » في رفع أسعار النفط الخام يجب ألا يفهم في صورة جامدة ، وبمعزل عن الاعتبارات الظرفية القائمة . وإذا كانت التطورات التي شهدتها سوق النفط الدولية ، في بداية السبعينات ، قد أكدت أن الحلقة المركزية في سياسة الرئيس (نيكسون) البترولية كانت تكمن في تشجيع عملية رفع أسعار النفط ، فإن السنوات التي تلت عام (١٩٧٣) ، أظهرت ، في المقابل ، أن حماس الولايات المتحدة لرفع الأسعار قد خف ، بنسبة ملحوظة ، بعد ذلك العام . وفتور هذا الحماس يجب ألا يفسر في حصول تغير جذري في الاستراتيجية البترولية الأميركية ، وإنما في تكيف هذه الاستراتيجية مع الأوضاع الجديدة التي نشأت بعد الارتفاعات المحسومة المتتالية في الأسعار ، التي تعاقبت فيما بين عام (١٩٧٠) وعام (١٩٧٣) .

والواقع أن « الولايات المتحدة » وقفت ، بعد بداية عام (١٩٧٤) ، ضد أية زيادة جذرية جديدة في الأسعار ، ليس بسبب موقفها المبدئي حيال هذه المسألة ، وإنما بسبب قناعتها بأن مثل هذه الزيادة في مثل هذه الظروف ، قد تدفع العالم الغربي إلى الانهيار الحاسم والشامل ، تحت ضربات الأزمة الاقتصادية الاجتماعية التي لم يسبق أن شهد هذا العالم نظيراً لها منذ الأزمة الكبرى عام (١٩٢٩) . وبكلام آخر ، ان المواقف البترولية الأميركية ، بعد عام (١٩٧٣) ، لم تكن مستوحاة

من الاستراتيجية الأميركية الثابتة في هذا المجال بمقدار ما كانت وليدة اعتبارات تكتيكية أملتها ظروف الأزمة الاقتصادية في العالم الرأسمالي. وعندما نقول اعتبارات تكتيكية فإن ذلك يعني أن هـــذه الاعتبارات لا تعدو كونها مؤقتة وانها قابلة للزوال بزوال العوامل التي أنتجتها.

٢ ــ ٢ ــ في هذا السياق، بالذات، يجب إدراج حركة تطوّر أسعار البترول الخام والمشتقات البترولية بعد بداية عام (١٩٧٤)، إذ، بسبب هذه الاعتبارات الظرفية الآنفة الذكر، اصطدمت منظمة الأقطار المنتجة للنفط أكثر من مرة، خلال العامين الماضيين، بإصرار الدول الغربية، ومن بينها أميركا، على عدم السماح «بزيادات» إضافية في أسعار النفط، وذلك في الوقت الذي كانت معدلات التضخم تقفز من عالم إلى آخر. ولقد لعبت بعض الدول المنتجة، وفي طليعتها المملكة العربية السعودية، دوراً بارزاً في الحؤول دون تغلب منظمـــة «الأوبيك» على معارضة الدول الغربية لإعادة تصحيح الأسعـــار البترولية، إثر موجات التضخم المتلاحقة التي كان العالم الرأسمالي مسرحاً لها بعد عام (١٩٧٤).

وتبعاً لذلك، وبالرغم من أن أسعار النفط حافظت على مستوياتها الإسمية، خلال السنوات الثلاث الأخيرة، فانها خسرت نسبة كبرى من قوتها الشرائية.

ويستدل من أرقام منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية «O.C.D.E.»، حول معدلات التضخم الوسيطة المتحققة في الدول الرأسمالية الصناعية، في السنوات الثلاث الأخيرة، أن مؤشرات الأسعار، في هذه الدول، ارتفعت بنسبة تراوح بين (٦٠ و٧٠) في المئة، خلال الفترة الممتدة بين أوائل عام (١٩٧٤) وأوائل عام (١٩٧٧). وفي الفترة ذاتها لم تسجل أسعار البترول «زيادات» اسمية إضافية ملحوظة، باستثناء زيادة

طفيفة تحققت في أواسط عام (١٩٧٥)

وتجدر الإشارة إلى أن أسعار المنتجات الترسملية والصناعية التي صدرتها الدول الغربية إلى الدول المنتجة وغيرها من الدول النامية، في السنوات الأخيرة، ارتفعت بنسبة تتجاوز، من بعيد، نسبة ارتفاع المؤشرات العامة للأسعار في الدول الغربية ذاتها، وذلك بسبب الموقع الاحتكاري الذي كانت وما تزال تحتله هذه الدول حيال المنتجات المذكورة، وحيال تكنولوجيا هذه المنتجات (وهذا موضوع سندرسه في فصل لاحق).

وقد أصبح مألوفاً أن نرى أن مخصصات المشاريع الصناعية، الملحوظة في برامج التنمية، الموضوعة في الدول المنتجة قبل تفاقم موجات التضخم العالمي، تضاعفت ثلاث مرات، أو أربع، بعدما تفاقمت هذه الموجات، في الفترة التي تلت بداية عام (١٩٧٤)، من دون أن تقدم أية تبريرات اقتصادية تعلل مثل هذا الارتفاع في أكلاف هذه المشاريع. وقد حصل، في بعض المشاريع الصناعية الواردة في المنهاج الاستثماري السنوي الأخير من الخطة الخمسية العراقية للسنوات (١٩٧٠ – ١٩٧٤)، أن تضاعفت أكلافها بنسبة أربعمئة في المئة أو أكثر، بسبب اشتعال أسعار استيراد المنتجات الترسملية والماكينات من الدول الصناعية الغربية. وقد ألحقت هذه الظاهرات ضرراً بالغاً بالسياسات الإنمائية للدول المنتجة، وبخاصة للدول التي لم تكن تملك فوائض بترولية، والتي كانت قد وضعت برامج إنمائية طموحة.

### مؤتمر قطر وانقسام الأوبيك

٢ – ٣ – هذا هو الاطار الذي حكم تطور أسعار البترول بعد بداية عام (١٩٧٤)، وما حصل في مؤتمر الاوبيك الأخير الذي عقد

في كانون الأول عام (١٩٧٦) في الدوحة ، عاصمة قطر ، لم يخرج ، هو الآخر ، عن حدود هـــذا الإطار ومنطقه . وقد تجلى التكتيك الأميركي البترولي ، في هذا المؤتمر ، بالضغوطات الكبيرة التي مورست على المؤتمرين ، للحؤول دون تصحيح أسعار النفط الخام ، بعد أن كانت هذه الأخيرة قد جمدت تماماً خلال أكثر من عام ونصف العام . ونتيجة لهذه الضغوطات ، انقسمت الدول المنتجة في بداية المؤتمر إلى اتجاهات ثلاثة : اتجاه أول يدعو إلى إطالة فترة تجميد الأسعار ، وقد تبنته السعودية ؛ واتجاه ثان يدعو إلى زيادتها بنسبة عشرة في المئة وقد تبنته دولة الامارات والكويت ، واتجاه ثالث طالب بزيادتها بنسبة (١٥) في المئة ، وقد اعتمدته الدول المنتجة الاخرى ، وبخاصة العراق وليبيا وإيران والجزائر وفنزويلا . وإزاء إصرار السعودية على الاستمرار في تجميد الأسعار ، في مقابل شبه الإجماع على زيادة هذه الأسعار من قبل باقي الدول المنتجة ، لم يتمخض مؤتمر قطر عن موقف موحد ، في هذا الصـــدد ، بل أفضى إلى موقفين متباينين ، تجلياً في قرار السعودية ودولة الامارات زيادة الأسعار بنسبة خمسة في المئة فقط ، على أساس تجميدها حتى نهاية العام ، وفي قرار باقي الدول زيادة الأسعار بنسبة عشرة في المئة ابتداء من أول عام (١٩٧٧) ، إضافة إلى خمسة في المئة ابتداء من حزيران من العام ذاته .

وبهذا التباين ، يكون الانقسام قد شق طريقه إلى منظمة الأوبيك ، وهذا أمر كان عـــلى الدوام هدفاً أساسياً من الأهداف التي سعت الاحتكارات والدول الغربية إلى تحقيقها ، حتى في الظروف التي تلاقت فيها ، موقتاً ، أهداف هذه الدول مع أهداف منظمة الأوبيك ( موقف الولايات المتحدة الايجابي من زيادة الأسعار في بداية هذا العقد ) .

٢ — ٤ — إن الخطورة في هذا الانقسام ، الذي تتحمل السعودية مسؤولية رئيسية في حصوله ، لا تكمن فقط في انهيار الوحدة الداخلية

لنظام تسعير البترول الخام العائد للدول المنتجة ـ وهذه الوحدة كلّف تحقيقها تضحيات مضنية على مرّ السنين ـ وإنما كذلك في احتمال تحوّل الانقسام الحاصل إلى مصدر تنافس وتصارع حادين على الأسعار ، فيما بين الدول المنتجة ذاتها ، بما يجعل من الصعب جداً ، في المستقبل ، إعادة تصحيح هذه الأسعار ، مع استمرار تصاعد موجات الغلاء والتضخم في الدول الرأسمالية الصناعية .

وإذا كانت السعودية غير مكترثة ، على نحو جدي ، بمسألة التصحيح الحاضر واللاحق لأسعار بترولها ، نظراً لضخامة إنتاجها وعائداتها وضعف طاقتها الاستيعابية ، فان الدول المنتجة الاخرى معنية مباشرة بالحفاظ على القوة الشرائية لعائداتها ، تبعاً لضرورات تمويل المشاريع الإنمائية المتعددة ، التي شرعت هذه الدول بتنفيذها ، في السنوات الثلاث الأخيرة . وليس صحيحاً ان توازن الاقتصاد العالمي يتوقف على قرار منظمة الأوبيك تصحيح أسعار البترول ، بل يتوقف على الميكانيزم الداخلي للأزمة التي تعانيها اقتصاديات الدول الرأسمالية المستهلكة ، والتي ما فتئت هذه الدول تفشل ، عن قصد أو غير قصد ، في معالجتها . كما أن الحجة الثانية التي قدمتها السعودية لتبرير موقفها ، والقائلة بأن زيادة الأسعار تسيء إلى الدول النامية ، لا تقوم على أساس قوي ، لأن الدول المنتجة التي طالبت بإقرار هذه الزيادة ، رافقت طلبها هذا بالاستعداد لمضاعفة رأس مال الصندوق الخاص بدعم العالم الثالث ، بمقدار يتراوح بين مليار ومليار ونصف مليار دولار ، في إطار من الثبات والانتظام .

ومثل هذه الخطوة كان من شأنها تعزيز وحدة الدول النامية ضد الاحتكارات العالمية والدول التي تسندها ، في حين أن الموقف السعودي أدى إلى تشتيت هذه الوحدة وتهديدها في الصميم . والمعروف أن الدول الرأسمالية الصناعية خططت ، قبيل انعقاد مؤتمر قطر البترولي ،

لنسف وتأجيل مؤتمر الحوار بين الشمال والجنوب ، الذي كان مقرّراً عقده في باريس ، في الفترة ذاتها ، بهدف الحؤول دون ربط نتائج المؤتمرين ، بعضها بالبعض الآخر ، بحيث تحصل الدول النامية على تنازلات كبرى من الدول الصناعية ، في مجال بناء نظام اقتصادي دولي جديد ، وجدولة الديون البالغة نحو (١٧٠) مليار دولار ، ورفع أسعار المواد الأولية .

٢ ـ ٥ ـ إن ذلك كله يجب ألا يعني أن الولايات المتحدة عدلت استراتيجيتها الأساسية ، في المجال البترولي ، وانها ستقف في استمرار ضد زيادة الأسعار . وإذا كانت أميركا تشجع في الوقت الحاضر ، السعودية على زيادة إنتاجها إلى نحو (١١) مليون برميل يومياً ، بزيادة قدرها ثلاثة ملايين برميل عن مستوى إنتاجها السابق ، فإنها تفعل ذلك كي تكسر قرار الأوبيك وتكسر وحدتها من جهة ، وكي تستفيد من الأسعار السعودية المتدنية نسبياً في الوقت الحاضر ، على حساب الدول الصناعية الاخرى التي تتزوّد ، في معظمها ، من بترول الدول المنتجة التي أقرّت زيادة عشرة في المئة على أسعارها ، من جهة ثانية . وأغلب الظن أن الولايات المتحدة ستعتمد ، متى رأت أن ظروف النهوض الاقتصادي في العالم الرأسمالي أصبحت مؤمنة وشبه منتظمة ، إلى إعادة تعديل تكتيكها البترولي ، لجهة تشجيع زيادات الأسعار من جديد بهدف المزيد من الاستقطاب للدول الأوروبيــة ، وبهدف حثّ المستثمرين على توظيف المزيد من أموالهم في مجال استخراج البترول الأميركي ذاته ، الذي تميل أكلاف إنتاجه ، منذ فترة ، إلى الارتفاع أكثر فأكثر . ويجب ألا ننسى أن تأمين أكبر تغطية محليــة ممكنة لحاجات الولايات المتحدة البترولية كان وما زال حجر الزاوية في سياسة أميركا النفطية .

ولا يخفى أن الإنتاج الأميركي من النفط انخفض من (٩،٢) مليون

برميل يومياً عشية حرب السادس من تشرين – اكتوبر ، إلى (١،٨) مليون في بداية عام (١٩٧٧) ، وهي تستورد الآن نحو أربعين في المئة من حاجاتها ، وستعمل ، بلا شك ، متى سنحت لها الظروف ذلك ، على الحد من انكشافها في هذا المضمار الحيوي والاستراتيجي المرتبط مباشرة بأمنها . ومثل هـذا الهدف لا يتحقق إلا بمضاعفة الريعية الترسملية للتوظيفات البترولية الجديدة ، داخل الولايات المتحدة ذاتها. ومضاعفة هذه الريعية لا تتم ، أساساً، إلا برفع أسعار البترول الخام المستورد من قبلها .

وهذه الأمور تصبح ملحة أكثر فأكثر ، بمقدار ما تفضي سياسات تقنين استعمال النفط ومشتقاته إلى طريق مسدود ، في الولايات المتحدة وفي غيرها من الدول الصناعية . وإذا كان هذا التقنين سجل بعض النجاحات في العامين الماضيين ، فمردّ ذلك أساساً إلى الأوضاع المناخية الملطفة التي سادت هذه الدول وإلى طبيعة الانكماش الاقتصادي والكساد اللذين عصفا بالاقتصاد الغربي ، خلال هذين العامين . والواقع أن إجراءات التقنين ، أياً كانت ، لن تحد ، في صورة ملحوظة ، من حجم المستوردات البترولية . ويشهد على ذلك ارتفاع مستوردات اوروبا الغربية في الأشهر الستة الأولى من عام (١٩٧٦) ، بنسبة (٦،٧) في المئة عما كانت عليه في الفترة المماثلة من عام (١٩٧٥) .

## التضخم ينهش قيمة العائدات

٣ ـ ١ ـ لقد أدت التطورات بالغة الأهمية التي حصلت على أسعار النفط إلى مضاعفة القيمـــة الإسمية للعائدات البتروليـــة. وقد بلغت نسبة ارتفاع هذه العائدات نحو أربعمائة في المئة عام (١٩٧٤) اذ وصلت، وفق ما جاء في مصادر الأمم المتحدة، إلى نحو (٩٣،٥) مليار دولار، كان نصيب الدول العربية منها (٥٣،٥) مليار دولار، في حين اقتسمت الباقي ايران واندونيسيا وفنزويلا ونيجيريا. وقد حصلت الدول العربية المنتجة ذات الطاقة الاستيعابية الضعيفة نسبياً، على نحو (٦٧) في المئة من إجمالي العائدات البترولية العربية، بينما نالت الفئة الثانية المتمثلة في الدول العربية المنتجة ذات الطاقة الاستيعابية المرتفعة نسبياً، على (٣٣) في المئة من هذه العائدات فقط.

وبصرف النظر عن الحملات المسعورة والتحريضية التي نظمت في أكثر من عاصمة غربية، بهدف تضخيم قيمة العائدات وتحميلها مسؤولية الأزمة الاقتصادية في العالم الرأسمالي، فان التحليل الواقعي لأرقام هذه العائدات يؤكد أن قيمتها الحقيقية تختلف، جذرياً، عن قيمتها الإسمية. وتشير الإسقاطات الأولية الخاصة بتطور العائدات إلى أن القيمة الحقيقية لهذه العائدات عام (١٩٨٠)، لن تبلغ إلا نحو (٤٣) في المئة من قيمتها الإسمية في العام ذاته، فيما لو افترضنا أن معدلات التضخم بين عام (١٩٧٥) وعام (١٩٨٠) تبلغ (١٥) في المئة

سنوياً . وتنخفض القيمة الحقيقية للعائدات إلى نحو (٢٧) في المئة من من قيمتها الإسمية عام (١٩٨٠) ، فيما لو ارتفعت معدلات التضخم السنوية إلى (٢٠) في المئة سنوياً . ويؤكد هذا الوضع أن وقع التضخم(٦) على القوة الشرائية للعائدات يكاد يكون مدمراً ، وهذا ما تتجاهله الأوساط البترولية الغربية معظم الأحيان . وقد أصبح التضخم الدولي وسيلة من وسائل تكريس وتعميق عملية التبادل غير المتكافىء بين الدول الصناعية الرأسمالية والدول المتخلفة التابعة ، كما أصبح سمة ثابتة من سمات النظام الاقتصادي الدولي الراهن . والتضخم هو ، أساساً ، حصيلة النمو الفوضوي للاقتصاد الامبريالي ، والتطاحن بين مختلف الامبرياليات ، والارتفاع الفاحش في النفقات العسكرية والنفقات غير المنتجة ، كما وانه وليد التناقض الحادّ بين الإنتاج والاستهلاك في الدول الرأسمالية الصناعية . وقد أصبح هذا التضخم ، بعد الخمسينات ، الشكل الرئيسي الذي يجسد أزمات فائض الإنتاج ، التي أصبح تداركها يتم عبر سياسات مالية ونقدية تضخمية بعدما كانت ، في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية ، تنفجر مرة كل عشر سنوات ، واضعة مصير النظام الرأسمالي العالمي على كفّ عفريت .

### مشكلة الفوائض

٣ ــ ٢ ــ وبالرغم من التهام التضخم لجزء كبير من القوة الشرائية للعائدات البترولية ، فإن هذه العائدات التي تضاعفت قيمتها الإسمية خلال العامين الماضيين ، لا تزال تتجاوز ، في معظم الحالات ، الطاقة الاستيعابية(٧) للدول العربية في المدى القصير ، وفي ظل الأوضاع السياسية والاقتصادية السائدة في الوقت الحاضر .

والحقيقة أن مشكلة الفوائض هذه ، ليست نتاج السياسات الذاتية للدول المنتجة ذاتها ، بمقدار ما هي انعكاس لخضوع هذه الدول إلى

علاقات التبعية للسوق الامبريالية ، إذ أنه فرض على هذه الدول أن تتخصّص في تصدير النفط الخام ، بما يتجاوز حاجاتها التمويلية والتشغيلية المباشرة ، وبما يؤمن نمو القوى المنتجة في الدول الرأسمالية الصناعية على حساب تخلّف القوى المنتجة في الدول المنتجة ذاتها . كما أن هذا التخصّص وحيد الجانب ، الذي لم يكن خياراً حراً حسمته الدول المنتجة ذاتها ، جعل اقتصاد هذه الدول أسيراً لمصدر دخل وحيد ، هو البترول والصادرات البترولية ؛ وهذا مظهر آخر من مظاهر التبعية وتقييد للطاقة الاستيعابية لهذا الاقتصاد .

وقد وجدت الدول العربية المنتجة نفسها عندما تضاعفت عائداتها ، عاجزة ، في معظم الأحيان ، عن استيعاب هذه العائدات ، بسبب بنيتها التابعة وتخصصها وحيد الجانب وخضوعها لمصدر واحـــد . وقد برزت حدة هذه المشكلة في شكل واضح ، خـــلال العامين الماضيين ؛ خصوصاً ان خطوات التكامل الاقتصادي بين الدول العربية المالكة للفوائض والدول العربية غير المالكة لم تؤت الثمار المتوخاة منها ، بالرغم من الجهود الجدية التي بذلت ، وما تزال ، على هذا الصعيد . إلا أن مشكلة الضعف في الطاقة الاستيعابية للاقتصاد العربي لا تقتصر على هذا الحد .

ولا يخفى أن مفهوم الطاقة الاستيعابية ، في ذاته ، لا يزال موضوع جدل حاد . وثمة من يرى ، من بين الاقتصاديين والباحثين ، أن هذا المفهوم ، الذي وضع أصلاً في الخمسينات لتحديد مدى قابلية الدول النامية على هضم الدعم الخارجي المقدم من قبل الدول الصناعية والمنظمات الدولية ، ان هذا المفهوم لا ينطبق على الأوضاع الراهنة للدول العربية ، في حالتها الساكنة « Statique » ، إنمـــا يجب أن يطبق في إطـار دينامي يقوم على أساس إجراء سلسلة من التغييرات البنيوية الجذرية في الواقع العربي ، خصوصاً ان الشروط الموضوعية لتحقيق هذه التغييرات

مستوفاة ، في معظمها . وواضح أن ثمة فرقاً شاسعاً بين مفهوم الطاقة الاستيعابية ، على أساس ساكن ، وبين مفهومها ، على أساس دينامي حركي . ومن هذا المنظار يمكن القول أن الطاقة الاستيعابية لاقتصاديات الدول العربية قادرة ، بالقوة ، على هضم العائدات والفوائض البترولية ، وإن كانت تبرز بالفعل ، عقبات تحول دون ذلك على الأقل في المدى القصير . ويفترض ، كي يتأمن الانتقال من المفهوم الساكن إلى المفهوم الدينامي ، وجود إرادة سياسية محددة الأهداف وواضحة المعالم .

٣ ــ ٣ ــ والحقيقة أن تجربة العامين التاليين على حرب تشرين أكدت في شكل ثابت ، أن استثمار الفوائض والعائدات البترولية العربية لم يتحقق على النحو الأمثل ، بالرغم من الارتفاع الملحوظ الذي طرأ على مخصّصات التنمية الاقتصادية والاجتماعية(٨) . وقد أدت سيطرة شبكات المصارف الدولية والمؤسسات المالية متعددة الجنسيات على الأسواق المحلية ، إلى خروج قسم مهم من العائدات البترولية خارج قنوات التنمية العربية . وقد حصل هذا التسرب في الوقت الذي كانت معظم الدول العربية تعتبر من بين الدول المستوردة لرؤوس الأموال ، وكانت تسعى للحصول على قروض في أسواق المال الرأسمالية ، وخصوصاً في أسواق الدولار الأوروبي ( العراق والجزائر) . أما آلية السيطرة الامبريالية على القطاع المصرفي في الدول المنتجة ، فإنها تتجلى في تلك العقود التي تنظم سير هذا القطاع ، وهي في معظمها عقود خدمة « Contrats de services » لا تخرج عن نطاق الإشراف العام للمصارف الأجنبية الدولية ، التي تحدد ، في المطاف الأخير ، خصائص سياسات التوظيف واستثمار الودائع . وعلى ذلك ، فإن معظم شبكات المصارف هذه ، كانت بمثابة محطات تضخ ، عبرها ، الادخارات العربية والودائع البترولية في اتجاه الأسواق المالية والنقدية الرأسمالية . وهذا الدور الوظيفي الذي تلعبه المصارف المحلية يعتبر هو

أيضاً ، من آثار علاقات التبعية التي نسجهـا الاستعمار الجديد . ويعتبر إنشاء صناديق التنمية في كل من السعودية والعراق والكويت وأبو ظبي (ضوعف رأس مال معظم هذه الصناديق عام ١٩٧٤) خطوة جدية إلى الأمام على طريق التعريب الفعلي ، وليس الشكلي ، لأدوات السياسة المالية في المنطقة ، وبخاصة في الخليج (٩) .إلا أن هذه الإنجازات ، على أهميتها ، لا تعدو كونها خطوات جزئية وغير كافية بالمقارنة مع الحاجات الفعلية للدول العربية ، خصوصاً في مجال الصناعة والزراعة اللتين تواجهان تمييزاً خطيراً من قبل شبكة المصارف الخاصة المحليـة .

وعلى العموم ، فإن العالم العربي لا يزال يفتقر إلى سوق مالية نشطة تكون موجهة أساساً ، لتنمية المبادلات التجارية والاقتصادية العربية المتبادلة ، ولتمويل مشاريع التنمية المشتركة والقطرية على نطاق واسع ، بحيث يتوقف العالم العربي ، أو بعضه ، عن الاضطلاع بدور المصدر للرساميل ، كما هو واقع الحال في الوقت الحاضر . وقد قدرت التوظيفات العربية في الخارج ، عام (١٩٧٤) ، بنحو (٤٢) في المئة من الناتج القومي في الدول العربية المنتجة للبترول ، وبنحو (٣٤) في المئة من إجمالي الناتج القومي في الدول العربية ، مجتمعة . وقد راوحت التوظيفات العربية في الدول الصناعية وحدها ، عام (١٩٧٤) ، بين (٣٥) و(٣٨) مليار دولار ، أي نحو ستين في المئة من إجمالي العائدات البترولية العربية . وهذه الأرقام كافية للتدليل على أن المستفيد الأكبر من عملية « تدوير » الفوائض البترولية كان وما يزال الدول الرأسمالية الصناعية ، التي استطاعت ، في سرعة مذهلة أن تتكيف مع التطورات النفطية والاقتصادية الجديدة ، وأن تدفعها في الاتجاه الذي يبقي على التبعية ، ولو بأشكال جديدة مستحدثة .

## صيغ المشاركة وتجدد علاقات التبعية

٤ ـ ١ ـ لقد تأكد، منذ انتهاء حرب تشرين الاول ـ اكتوبر التي تحدد فيها استعمال النفط العربي كسلاح سياسي، أن وجهة هذا السلاح صبّت وستصبّ في طاحونة المساواة، لأن المنطلقات التي استند اليها، في مختلف مراحل استعماله، كانت تندرج في سياق تصوّر سياسي محدود الأفق والأهداف. وقد حكم هذا الخط السياسي معظم التطورات الاقتصادية والبترولية التي شهدتها المنطقة العربية، بعد حرب تشرين. وبدل أن تفضي سلسلة الانتصارات الجزئية المتتالية التي حققتها الدول العربية المنتجة للنفط منذ بداية السبعينات إلى تحول نوعي حاسم في العلاقة بين الدولِ المنتجة من ناحية والدول الرأسمالية وشركاتها من ناحية ثانية، لجهة وضع حد لآلية التبعية واستبدالها بعلاقات الاستقلال والتكافؤ، توجت هذه الانتصارات بارتداد واضح وبمساومات غير مبررة، من الوجهتين السياسية والفنية، جددا علاقات التبعية وأشكالها، وأجهضا الزخم الذي خلقته الإنجازات المحققة في السنوات الثلاث الأولى من هذا العقد، والذي كان من الممكن أن تطوره حرب تشرين ذاتها، لولا الحدود السياسية الضيقة التي فصّلت لها.

والواقع أن الضربات الجدية التي وجهت لسياسات الكارتيل البترولي، ابتداء من عام (١٩٧١)، على صعيد الأسعار وشروط العقود، والتأميمات التي قامت بها الجزائر عام (١٩٧٠) وعام (١٩٧١) وتأميم

الـ « اي. بي. سي » في العراق في حزيران عام (١٩٧٢) ، إن هذه العوامل مجتمعة أصبحت حقيقة قائمة في ذاتها ، وأفسحت في المجال أمام بروز تيار متعاظم ، داعم لشعارات التأميم والتنمية ، ومستند إلى أوسع الجماهير الشعبية العربية ، فضلاً عن استناده إلى النجاحات الملموسة التي كانت قد حققتها الجزائر والعراق وليبيا ، على هذا الصعيد ، في فترات سابقة . ولكن ، بدل أن تسير الدول العربية ، وبخاصة دول الخليج ( باستثناء العراق ) ، في طريق تحقيق هذه الشعارات ، سارت في اتجاه أعاد اللحمة إلى العلاقات التي تربطها بالشركات وبالدول الصناعية الرأسمالية والتي كانت ، وما تزال ، تتسم بالهيمنة وبعـــدم التكافؤ . غير أن عدم الانعتاق من علاقات التبعية لا يعني الإبقاء على العلاقات ذاتها التي كانت سائدة ، قبل سلسلة التطورات البترولية والسياسية المتجسدة ، إنما يعني أن تعديلا قد أصاب هذه العلاقات ، من دون أن يصيب ، بالضرورة ، جوهر التبعية بالذات . وهذه الحقيقة تعتبر بمثابة خط عام تبع تطور السياسات البترولية والاقتصادية في المنطقة ، خلال العامين (١٩٧٤) و(١٩٧٥) ، إذ قامت فيها علاقات من نوع « جديد » ، على أكثر من صعيد ، استند قاسمها المشترك إلى دخول رأس المال العربي ورأس المال الغربي ، على أنواعـــه ، في مشاركات متنوعة ، بترولية وصناعية وتكنولوجية ومصرفية ومالية .

٤ ــ ٢ ــ وقد خضع رأس المال العربي ، في إطار هذه المشاركات إلى توجهات رأس المال الأجنبي وتوجيهاته ، في أغلب الأحيـــان . « والجديد » في هذه العلاقات أن الطرف الأجنبي فيها ، أي شركات الكارتيل والدول الرأسمالية، هو الذي كان يضطلع معظم الأحيان ، بدور المبادر إلى طرح التعديل الشكلي أو الهامشي في الاتفاقات القديمة، وصولا إلى إجهاض التعديل الفعلي والجذري التي قد يعمل الطرف الوطني على بلوغه . وهـــذه التوجهات « الجديـــدة » في نشاطات الكارتيل الاحتكاري ، البترولي وغير البترولي ، تشكل جزءاً من سياسة عامة ،

بدأ هذا الكارتيل في انتهاجها ، بعدما شعر بأن الأمور قد تفلت من بين يديه . وقد شملت هذه السياسة معظم المجالات الاقتصادية والصناعية والمالية ، كما أنها استخدمت ، في آن واحد ، حيال الكتل الاقتصادية الامبريالية الاخرى غير المهيمنة ( اوروبا ، اليابان ) ، وحيال الدول النامية التي مالت إلى تحقيق المزيد من الاستقلال الاقتصادي عن السوق الامبريالية العالمية ، في ظروف تزايد وزن حركة التحرر الوطني ، وتفاقم الصراع بين النظام الاشتراكي والنظام الرأسمالي الدوليين . وهذه السياسة العامة هدفت وتهدف ، في المطاف الأخير ، إلى تجديد التبعية ، لما فيه مصلحة الاحتكارات ودولها .

**سياسة الاحتواء**

٤ — ٣ — وفي هذا الإطار بالذات ، جاء طرح صيغة المشاركة ، من قبل الاحتكارات البترولية الدولية ، في مطلع السبعينات ، لاحتواء التيار الراديكالي المتعاظم ، في دول المنطقة والداعي إلى تحرير الثروات الوطنية ، في شكل نهائي ، من السيطرة الأجنبية . والواقع أن الاحتكارات البترولية لم تطرح صيغ المشاركة من قبل ، ذلك انها لم تكن تحتاج إلى هذه الصيغ ، نظراً إلى سيطرتها السابقة الحاسمة على القطاع البترولي الدولي برمته ، وإلى استئثارها بالنسبة العظمى من الريع البترولي « Rente petroliere » الذي كان يؤول إليها من دون مبررات اقتصادية مرتبطة بأكلاف الإنتاج . أما عندما تعدلت أوضاع هذاالقطاع ، في صورة جذرية ، في السنوات الأربع الأولى من السبعينات ، فإن الشركات الاحتكارية سارعت إلى اقتراح صيغ جديدة — المشاركة — لتنظيم علاقاتها بالمنتجين ، على أساس الاحتفاظ بمواقعها وبجزء كبير من الريع الذي كانت تحصل عليه ، خوفاً من أن ينجم عن استمرار مواجهتها الصدامية لهؤلاء المنتجين تطور حاسم وراديكالي يؤدي إلى إلغاء هذا الريع كله . وعلى ذلك نشطت مشاريع المشاركة البترولية في

المنطقة ، وشملت معظم الدول ، باستثناء تلك التي كانت قد حسمت توجهاتها بقرار سياسي ثابت يقوم على أساس تأميم الثروات النفطية والغازية ، أو على أساس الأخذ بمنهجي المشاركة والتأميم في آن واحد. وتم ، في هذا الإطار ، توقيع سلسلة من اتفاقات المشاركة ، قضت بتحويل نسبة من رأس مال الشركات البترولية الغربية إلى الدول المنتجة. وقد بلغت هذه النسبة (٢٥) في المئة في الاتفاقات الأولى ثم تدرجت إلى (٥١) ثم إلى (٦٠) في المئة ، في أقل من عام واحد ، بفعل استمرار تحوّل موازين القوى في سوق النفط في مصلحة الدول المنتجة.

وبالرغم مما أُثير حول هذه الاتفاقات من ضجة إعلامية وسياسية ، فإن واقع العلاقات بين الشركات الأجنبية والدول المنتجة لم يعدل على نحو جذري ، وبقيت السيطرة الفعلية على شؤون النفط ، في مراحله كافة ( الإنتاج ، الإدارة ، التسويق ) معقودة اللواء لشركات الكارتيل البترولي. وليس أدلّ على ذلك من الاتفاقات المتممة التي وقعتها معظم الدول ، المعنية باتفاقات المشاركة ، والتي تم بموجبها وضع كميات النفط العائدة إلى الحكومات تحت التصرف الفعلي للشركات ؛ بحجة أن الدول المنتجة لا خبرة لديها في تسويق حصصها من النفط الخام. ولا يقلل من أهمية هذا الوضع ما أقدمت عليه بعض الدول المنتجة ، عبر شركاتها الوطنية ، من سعي لولوج مجال التسويق المباشر للنفط الخام ، على غرار ما حصل في الجزائر والعراق وجزئياً في ليبيا.

٤ ـ ٤ ـ غير أن عودة رأس المال الأجنبي من الباب الواسع ، لم تقتصر فقط على مجال المشاركة البترولية ، إذ شملت معظم مظاهر النشاط الاقتصادي في المنطقة. وقد ثبت أن النسبة العظمى من المشاريع الاقتصادية الجديدة التي تقرّر تنفيذها أو هي قيد التنفيذ ، في المنطقة العربية ، اندرجت في سياق العلاقات « الجديدة » القائمة مع رأس المال الأجنبي ، التي تعتبر ، بمثابة تجديد للتبعية في المنطقة في ضوء

التطورات والاعتبارات المستجدة .

ولا يخفى أن هذا المنحى كان متوقعاً ، نظراً إلى ضيق الحدود السياسية التي حددت استعمال سلاح البترول والمال ، بعد حرب تشرين ــ اكتوبر ، والتي حددت فيما بعد ، سياسة توظيف « البترودولارات » ، وكذلك الخيارات الأساسية التي طرحت في مجال التنمية الاقتصادية ، ومحتواها وأدواتها وموقعها من قسمة العمل الدولية . وبالرغم من التباين القائم ، على هذا الصعيد ، بين دولة عربية واخرى ، وبخاصة بين الدول المالكة للفوائض والمصـــدرة للرساميل وبين تلك التي لا تمـــلك الفوائض ؛ في الإمكان القول ، عموماً ، أن المشاريع الصناعية التي بدأ تنفيذها خلال الأعوام الثلاثة الماضية ، لم تدمج ، إلى الآن ، في إطار برنامج محدد للتنمية ، واضح الأهداف ومتجانس ، مـــا خلا بعض الدول التقدمية . ولا يلغي هذا الواقع إقدام بعض دول المنطقة على وضع خطط ثلاثية أو خمسية ، لحظ فيها تطور اسمي كبير في إجمالي التوظيفات والتثميرات الصناعية . وقد تركزت عملية التصنيع ، أغلب الأحيان ، في إطار مجموعة من المشاريع الصناعية الموزعة ، جغرافياً وقطاعياً ، هنا وهناك ، على نحو يجعل الروابط الداخلية بين مختلف هذه المشاريع ضعيفة . ولذلك ، فإن هذه المشاريع ، برغم أهميتها لم تحقق التوازن في بنية الاقتصاد الوطني ، ولا هي حققت التنويع أو التكامل . بل ، على العكس ، فإنها عقمت خضوع هذا الاقتصاد للتقسيم الامبريالي الدولي للعمل ، وارتهنت للسياق العام لنشاط الشركات متعـــددة الجنسيات ، عبر تمفصلهـــا نحو الخارج (١٢) « Extraversion » وانحسار آثارها الإنمائية والتصنيعية . والتمفصل نحو الخارج يحول دون تعزيز الروابط الجدلية والمكثفة بين ميكانيزمات البنيـــة الاقتصادية الداخلية ، وتحول بالتالي دون تحقيق التناغم البنيوي الداخلي بين مختلف القطاعات .

وفي كلام آخر ، ان الوحدة الداخلية للمشاريع الصناعية الجديدة ( أي درجة تشابكها وتزامنها ) كانت ضعيفة سواء على صعيد المنطقة ككل ، أم على صعيد البلد الواحد . ويعني ذلك أن المشاريع الجديدة ، على صعيد المنطقة ، لم تتحدد على أساس الوصول إلى موقع متقدم وفاعل لهذه المنطقة من تقسيم العمل الدولي . كما أن هذه المشاريع ، على صعيد البلد الواحد ، لم تتحدد على أساس الوصولِ إلى موقع معين لهذا البلد ، ينسجم مع التخصص العام للمنطقة من جهة ، ومع تخصص كل طرف من أطرافها من جهة ثانية ، على نحو يؤدي إلى عقلنة سياسة التوظيف الصناعي ، ويحد من الهدر الناجم عن التوظيف العشوائي أو الازدواجي . ويعود ضعف الوحدة الداخلية للمشاريع إلى خصوع هذه الأخيرة ، ( أو معظمها ) ، لهاجس التصدير أي التمفصل نحو الخارج ، بدل خضوعها لهاجس تطويع وبث الآثار التصنيعية داخل شبكات الاقتصاد الوطني ، وذلك في الوقت الذي تحكم فيه الاحتكارات الدولية سيطرتها شبه المطلقة على أسواق التصدير ، مما يجعل ، في الواقع ، هذه المشاريع ، تحت رحمة تقلبات ، لا طاقة للدول العربية على ضبطها .

**امثلة حيّة**

٤ ــ ٥ ــ إن الأمثلة الحية التي تدعم هذا الرأي متوافرة بقوة ، في تجربة دول المنطقة ، خلال السنوات القليلة الماضية ، إن أبرز مثال على هذا الوضع ، في الظرف الراهن ، يتجلى في مجال صناعة التكرير ، حيث تعمل الدول العربية ، منذ فترة، وبتشجيع ضمني من قبل الشركات ، على رفع نسبة ما تكرّره من بترولها الخام من خمسة في المئة عام (١٩٧٤) إلى نحو (٢٥) في المئة في أوائل الثمانينات . والحقيقة ان هذه الزيادة تعتبر إيجابية ، في ذاتها ، ولكن يخشى أن تخضع هذه الزيادة للهاجس التصديري البحث فقط ، بما ينسجم مع سياسة الشركات ، وبما يجعل من صناعة التكرير مورداً مالياً إضافياً فقط ،

غير مرتبط عضوياً بعملية التنمية . وكان يفترض ألا يقتصر تخطيط الدول العربية ، في أهدافه ، على زيادة نسبة النفط المكرر إلى (٢٥) في المئة من الإنتاج ، إنما كان يفترض أن يرافق ذلك ، على سبيل المثال ، تخطيط لزيادة الاستهلاك المحلي من المشتقات البترولية المكررة إلى أضعاف ما هو عليه في الوقت الحاضر . والمقصود بزيادة هذا الاستهلاك ( في المصانع وفي المزارع ، وفي النقل العام والنقل التجاري ، وفي الصناعات البتروكيميائية ) ، ربط تطور صناعة التكرير العربية بالحاجات الفعلية لعملية التنمية في المنطقة ، في مختلف القطاعات والنشاطات الاقتصادية ، بدل جعله هدفاً مستقلا في ذاته ، يجري تحقيقه بمعزل عن ضرورات تمفصل القطاع البترولي نحو الداخل « Intraversion » . وينطبق الأمر ذاته على قطاع البتروكيميائيات العربية ، الذي يجري ، في الوقت الحاضر ، تطويره ، بوتيرة ملحوظة ، بالرغم من كونه بقي محصوراً في إطار التكرير البسيط حتى عام (١٩٧٣) غير أن تطوير هذا القطاع في السنتين الماضيتين ، تم على أساس من الفوضى وانعدام التخطيط ، وذلك خير شاهد على هذا النمو غير العقلاني . والخطير أن معظم هذه المشاريع قامت من دون ارتباطها عضوياً بالتركيب الداخلي لهذا الاقتصاد أو ذاك من اقتصاديات الدول العربية . وليس خافياً ان الاحتكارات البترولية لا تجد صعوبات في التكيف مع هذه المشاريع الخاضعة للمنطق التصديري البحت الذي هو بدوره خاضع للتقسيم الامبريالي للعمل . والواقع أن عدداً من المشاريع التي نفذت ، مؤخراً في منطقة الخليج ، في المجال البتروكيماوي ينطبق عليها هذا الوضع .

## « الريع التكنولوجي »

٥ — ١ — وفي خضم هذه الفورة التي تشهدها المنطقة ، على أكثر من صعيد ، يلعب موضوع نقل التكنولوجيا(١٤) من دول المركز إلى دول المحيط ، وبخاصة إلى الدول العربية ، دوراً لا يستهان بـــه . ويجري الحديث ، في كثير من الأحيان ، عن دور المشاريع الصناعية الجديدة في إتمام عملية نقل التكنولوجيا هذه . وغالباً ما يتم تضخيم هذا الدور ، سواء في أوساط الدول المصدرة للتكنولوجيا أم في صفوف الدول المستوردة لها . والحقيقة أن نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية بما فيها الدول المنتجة للنفط ، يخضع في نهاية المطاف ، إلى مستلزمات الإبقاء على علاقات التبعية ، ولو اتخذت هـــذه العلاقات أشكالا جديدة . ولذلك فإن محاولة عزل عملية النقل هذه عن تلك العلاقات ، تشكل تجاهلاً للواقع الذي يحكم العلاقات الاقتصادية الدولية في الوقت الحاضر ، والذي يتسم بتحيز شديد ضد المصالح الآنية بعيدة المدى لدول العالم الثالث .

ويتضح من خلال العودة إلى تجربة السنوات العشر الأخيرة ، ان الاحتكارات الدولية ( ودولها ) عمدت منذ فترة إلى إجراء تعديلات نسبية في التقسيم الدولي للعمل ، لجهـــة إعادة توزيع النشاطات الاقتصادية في العالم وتحويل بعض النشاطات الصناعية في اتجاه العالم العالم الثالث ، على أن تبقى ميكانيزمات توجيه هذه النشاطات خاضعة ،

في المطاف الأخير ، لمصالح الدول الرأسمالية الصناعية ، وفي طليعتها « الولايات المتحدة » .

وفي هذا السياق بالذات ، تندرج معظم خطوات التصنيع في دول العالم الثالث ، وهي تقتصر على الصناعات الخفيفة والتجميعية والتحويلية والاستخراجية ، وعلى بعض الأجزاء والسلاسل المحددة من الصناعات الثقيلة أو نصف الثقيلة التي لا يؤثر انتقالها إلى الدول النامية على القوة التقريرية التي تتمتع بها الدول الرأسمالية ، على هذا الصعيد ، بفعل سيطرتها التكنولوجية شبه المطلقة . ويتضح من خلال حصيلة السنوات الثلاث الماضية أن عملية انتقال التكنولوجيا إلى دول المنطقة ، لا تزال تدور في حلقة مفرغة ، برغم ما أُنفق من أموال في هــذا المجال . وتجدر الإشارة إلى أن النسبة العظمى من المشاريع الصناعية الجديدة بما تتيحها، كما أن أعمال التنفيذ والصيانة الفنية والاقتصادية لهــذه المشاريع ، ظلت في معظم الحالات ، ناقصة أو شبه معدومــة . وإضافة إلى ذلك فإن الموقع الاحتكاري الذي تحتله الدول الرأسمالية وشركاتها ، على صعيد البراءات والاسرار الصناعية ، أدى إلى إبقاء جوانب فنية عديدة في المشاريع المشار إليها ، في منأى عن معرفــة الحكومات العربية .

والمشكلة أن الحكومات العربية دفعت ، في مقابل ذلك ، مبالغ خاصة ثمناً للمصانع المشتراة ، مع العلم أن وتيرة ارتفاع أسعار هــذه المصانع بلغت نحو مئة في المئة ، قياساً على ما كانت عليه في أوائل السبعينات ، بينما تضاعفت أكلاف الصيانة والتسيير والإشراف ، هي الاخرى ، مرتين أو ثلاث مرات في الفترة ذاتها .

وهذه الأمور كلها تؤكد في الواقع ، تدهور شروط التبادل بين الدول الرأسمالية الصناعية والدول النامية ، بما في ذلك الدول المنتجة للبترول .

وهذا التدهور يشكل نوعـــاً من أنواع الريع ، هو الريع التكنولوجي « Rente technologique » ، تسعى الدول الرأسماليـة إلى تملّكه ، استناداً إلى موقعها الاحتكاري في مجال حيازة التكنولوجيا المتطوّرة . والأغلب أن هذه الدول تحاول ، بواسطة هذا الريع ، أن تستعيد ما خسرته من الريع البترولي « Rente petrolière » ، بعـــد قرارات الأوبيك بين عام (١٩٧٢) وعام (١٩٧٣) ، القاضية بتعديل العقود النفطية والأسعار . ولعل ارتفاع الريع التكنولوجي هو العنصر الأساسي إضافة إلى التضخيم ، الذي يفسر هذه القفزة غير الطبيعية في صادرات الدول الصناعية الأعضاء في المنظمة الاقتصادية للتعاون والتنمية ، في العامين الأخيرين . وقد بلغت نسبة ارتفاع هذه الصادرات نحو (٧٧) في المئة عام (١٩٧٤) .

٦ ـ هذه هي أبرز خصائص التطورات الاقتصادية البترولية في الدول العربية المنتجة للنفط في السنوات الثلاث الماضية . وواضح أن هذه الخصائص تعكس ، إلى حد بعيد ، ضيق أُفق الخط السياسي العام الذي حكم تطور المنطقة في الفترة المشار إليها . وقد اتضح من خلال الواقع أن سلسلة المشاركات البترولية والمالية والصناعية والتكنولوجية قد دفعت دول المنطقة ، أكثر من ذي قبل ، في اتجاه « زواج كاثوليكي » مع رأس المال الاحتكاري الغربي ، أعاد تجـــديد علاقات التبعية والسيطرة . وهذا « الزواج الكاثوليكي » من شأنه أن يعيق ، إلى درجة كبيرة ، عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة خلافاً لما قد يظهـــر .

وبالطبع ان هذه الأوضاع تطرح ، في شكل حاد ، ضرورة بلورة استراتيجية للتنمية ، بديلة لما هو حاصل الآن ، وقائمة على أساس القطع مع كافة أشكال التبعية والارتهان ، وقادرة على تحقيق تطور مستقل ، غير مشوّه ولا متقوقع ، وصولاً إلى أعلى الوتائر في النمو الاقتصادي ،

وأفضل توزيع عادل لثمرات هذا النمو على الذين شاركوا في صنعه . ومن دون بلورة الخطوط العامة لمثل هذه الاستراتيجية ، فان الخوف ، هو أن يتعاظم هدر ثروات هذه الأمة ، وفي وقت يعيش فيه معظم أبنائها في ظل أوضاع متخلفة وبائسة ، وفي وقت تتكاثر فيه التحديات من كل حدب وصوب بما في ذلك التحدي الكامن في احتمال زوال تنافسية البترول كمصدر للطاقة ، خلال السنوات الخمس والعشرين القـــادمة .

# حواشي القسم الاول

١ – لمتابعة موضوع تعديل الأسعار البترولية ، راجع مؤلف .
« LE NOUVEL ENJEU PETROLIER »
Jean - Marie Chevalier, Editions Calman - Levy- Paris 1973.

٢ – أفضل ما كتب عن تطور نظم تسعير البترول كتاب تقي الرفاعي .
T. RIFAI « Les prix du petrole » editions Thechnip 1975.

٣ – انظر في صدد التبادل غير المتكافىء كتاب سمير أمين :
SAMIR AMIN « Le developpement inégal » edition de Minuit Paris 1973.

٤ – راجع الملف الصادر عن هذا المعهد بعنوان :
« Alternatives au nucléaires » Presseuniversitaire de Grenoble, Grenoble 1975.

٥ – يحلل الدكتور ( نقولا سركيس ) هذا الموضوع في أدق تفاصيله في كتابه الجديد .
Nicolas Sarkis, « Le petrole à l'heure arabe » Edition stock. (P. 73—123).

٦ – راجع المذكرة التي قدمتها الجزائر إلى الأمم المتحدة في شهر نيسان (١٩٧٤) ، تحت عنوان .
Le petrole, les matiêres premières et le developpement

٧ – في الإمكان مراجعة كتابين أساسيين في صدد الطاقة الاستيعابية :
J. H. ALDER « Apsorptive capacity » the concept and its determinants, Brookings institution, June 1965.
Patrick Guillaumant « L'absorption du capital » Editions Cajas - Paris.

٨ — مراجعة كتاب الدكتور ( نقولا سركيس ) المشار إليه سابقاً من الصفحة(١٢٣) إلى الصفحة (١٩٩) .

٩ — راجع أبحاث ومناقشات المؤتمر الدولي للاقتصاديين الناطقين باللغة الفرنسية حول موضوع : « التدوير الدولي لرؤوس الأموال » ، الذي عقد في بيروت في أيار عام (١٩٧٥) .

١٠ — راجع محاضر ندوتي النفط الدوليتين اللتين عقدتا في بغداد في تشرين الثاني عام (١٩٧٢) وفي تشرين الثاني عام (١٩٧٤) .

١١ — راجع كتاب ( Jean-Marie Chevalier ) المشار إليه أعلاه في صدد موضوع الريع البترولي وتوزعه .

١٢ — حول موضوعات التمفصل نحو الخارج والتمفصل نحو الداخل ، راجع مجموعة دراسات وأبحاث للبروفسور ( ديستان دي بريس ) . منها دراسة في هذا الصدد قدمها إلى ندوة بغداد الدولية الثانية للبترول عام (١٩٧٤) .

١٣ — راجع المصدر الأخير ذاته .

١٤ — راجع : « من أجل توزيع عادل للتكنولوجيا في العالم » ، دراسة بقلم كمال حمدان في جريدة « النهار » البيروتية بتاريخ ١٩٧٥/٧/٢٥ .

# القسم الثاني

## الثروة النفطية

## واستراتيجية التنمية العربية



# الانعتاق من التبعية

١ — كنا تناولنا ، في القسم الأول من هذا البحث الموجز ، أبرز السمات التي طبعت التطورات الاقتصادية البترولية ، في المنطقة العربية، خلال السنوات الأخيرة ، وبخاصة بعد حرب السادس من تشرين — اكتوبر. وقد توصلنا إلى أن الاتجاهات الرئيسية لهذه التطورات عكست ميلاً شديداً ، في أوساط معظم دول المنطقة ، نحو تكثيف الارتباط التبعي ولو بأشكال جديدة ، بالمصالح الاقتصادية للدول الرأسمالية الصناعية . وبالطبع لم يكن هذا النهج ، على الصعيد الاقتصادي ، معزولاً عن الخلفيات السياسية التي حكمته ، والتي سحبت نفسها على مجمل جوانب الحياة في بلادنا ، وجاءت تجهض الآمال التي ولدتها ، أو كادت تولدها ، حرب تشرين على هذا الصعيد .

ولا يخفى أن هذه الحرب كانت قد أخضعت ، لحدود سياسية ضيقة جداً ، ولم يتم استثمار الإمكانات التي أتاحتها ، على النحو المطلوب ، فضلاً عن أنها توّجت بتوقيع اتفاقية سيناء المنفردة وخروج مصر ، أقوى الدول العربية وأكبرها ، من دائرة الصراع العربي — الاسرائيلي . وقد تحقق هذا الخروج بموافقة ، ضمنية أو معلنـــة ، من قبل القسم الأكبر من الأوساط العربية الحاكمة ، في وقت كان المد الرجعي يحكم ، يوماً بعد يوم ، سيطرته على المنطقة .

وفي إطار هذه الأوضاع السياسية بالذات ، يجب إدراج التطورات الاقتصادية البترولية التي شهدتها المنطقة العربية ، في السنوات القليلة الماضية ، إذ من دون ربط هذه التطورات بتلك الأوضاع ، نكون قد أفرغنا دور البترول من مضمونه الحقيقي وحصرناه في المفهوم « الحيادي » البحت .

وفي ضوء هذا الارتباط الوثيق بين العامل السياسي والعامل الاقتصادي البترولي ، يتضح أن الحديث عن تحقيق استراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، متمحورة حول قطاع النفط والمشتقات النفطية ، لا يكتسب معناه الجدي إلا في إطار أوضاع سياسية تتيح تحقيق مثل هذه الاستراتيجية ، ذلك أن هذه الأخيرة ليست عملية فنية « خالصة » ، إنما هي ، في الأساس ، عملية سياسية يدور في صددها صراع عنيف بين من لهم مصلحة في الإبقاء على علاقات التبعية والارتهان ، ومن لهم مصلحة في إنجاز التقدم الاقتصادي الفعلي والنهوض بالمستوى المعيشي لأوسع فئات الشعب العربي .

وعلى هذا الأساس ، فإن أية استراتيجية إنمائية لا تستهدف الانعتاق الحاسم من السيطرة الاستعمارية المباشرة أو غير المباشرة لن تنجح في تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي المنشود . وبالتالي فإن أية استراتيجية للتنمية لا تستند إلى القوى والطبقات الاجتماعية ذات المصلحة في التحرر من هذه السيطرة وفي التطوير السريع للقوى المنتجة ، لن يكتب لها النجاح ، هي أيضاً . ويعني ذلك ضرورة إشراك هذه القوى والطبقات في تقرير محتوى هذه الاستراتيجية وفي بلورة اتجاهاتها وتحديد أدواتها ومراقبة تنفيذها .

## التنمية والعلاقات الاقتصادية الدولية

٢ — ١ — إن بحث موضوع استراتيجية التنمية ، في المنطقة ، يستلزم الانطلاق من مجموعة من الحقائق الأساسية التي أكدتها تجارب الدول الاخرى ، خلال العقدين الأخيرين ، وبخاصة بعد عام(١٩٦٠) الذي تلازم مع بداية عشرية التنمية « decennie de developpement » التي وضعتها الأمم المتحدة للنهوض بأوضاع الدول النامية ولتخفيف حدة الهوة بين هذه الدول وبين الدول الصناعية المتقدمة(١) .

وهذه الحقائق استخلصت ، أساساً ، من الفشل الذي حصدته محاولات تقليص الفوارق بين الجزئين المتخلّف والمتقدم من العالم. ويجمع على هذا الفشل في الوقت الحاضر معظم خبراء التنمية في العالم ، بما في ذلك خبراء الأمم المتحدة ذاتها ، بعدما واصلت الهوة بين المجموعتين المذكورتين ، في التصاعد ، على نحو تراكمي ، بالرغم من « الدعم » الذي قدّم إلى الدول النامية ، بهدف مساعدتها على كسر الحلقة المفرغة للتخلف وولوج مرحلة الانطلاق « Take off » . ويأتي ، في طليعة هذه الحقائق ، أن العلاقات الاقتصادية الدولية ، لم تلعب دوراً مساعداً في عملية التنمية في هذه الدول ، وإنما ساهمت في إجهاض هذه العملية وتفشيلها وإبقائها أسيرة لمصالح الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة(٢) .

وفي كلام آخر ، لم ينتج عن انفتاح الدول النامية على السوق الرأسمالية العالمية وعن ارتباطها المتزايد بها ، سوى المزيد من التخلف والتبعية واتساع في الهوة التي تفصلها عن الدول الصناعية . وقد شكلت التجارة الدولية ، في هذا الإطار ، نموذجاً صارخاً للتبادل غير المتكافيء بين العالم النامي والعالم المتقدم ، مما ثبّت ، على نحو لا يرقى الشك اليه ، أن التجارة الدولية ، باتجاهاتها الراهنة ، لا تفيد الأطراف المشاركة فيها على حد سواء ، وأن ثمة أطرافاً تستفيد على حساب أطراف اخرى ، وتبني ازدهارها على أساس بؤس هذه الأخيرة وتخلفها(٣) .

وقد تأكد أن ما أدت اليه التجارة الدولية ، في إطار العلاقات الاقتصادية العالمية غير المتكافئة ، من تخصيص للدول النامية ، في تصدير المواد الخام والمنتجات الزراعية أو شبه الزراعية أو من تخصيص في الصناعات البديلة للمستوردات « Substitution à l'importation » أو في الصناعات التصديرية البحتة التي تمفصل تركيب هذه الدول في اتجاه الخارج ... لقد تأكد أن مختلف أنواع التخصص هذه ، لم تحقق أو تستجيب لمستلزمات التنمية الفعلية في الدول المعنية . وإذا كانت آمال كبيرة قد علقت على الصناعات البديلة للمستوردات ، فان التجربة أكدت أن هذه الصناعات لم تؤد إلى تصنيع فعلي في الدول التي أُقيمت فيها ، كما أنها لم تخفض العجز في ميزان مدفوعات هذه الدول ، ولم تحل مشاكل البطالة ، ولم تتوصل إلى خلق حركة نمو صاعدة وذاتية التواتر « auto-entretenue » .

أما الصناعات التصديرية ، التي بدأت الشركات متعددة الجنسيات تشجع قيامها في بعض الدول النامية منذ نحو عقد من الزمن ، والتي أخذت تفرّخ في الوقت الحاضر في أنحاء شتى من العالم العربي ، وبخاصة في الخليج ، فإنها ، هي الاخرى ، لم تكن ترتبط بحاجات التنمية في هذه الدول ، بمقدار ما كانت ترتبط بالسياسة العامة لهذه

الشركات الاحتكارية التي غالباً ما تلجأ إلى توزيع نشاطاتها في مختلف أنحاء العالم ، وفقاً لاعتبارات متنوعة ( اقتصادية ، ضريبية ، تسويقية ، يد عاملة رخيصة ) .

**فشل عمليات التنمية**

٢ — ٢ — من جهة ثانية ، تشير تجارب العالم الثالث ، كذلك إلى فشل معظم عمليات التنميــــة التي أُخضعت لمقاييس قطرية بحتة . وهذه حقيقة ساطعة في العالم العربي ، وكذلك في افريقيا وأمـــيركا اللاتينية . وهذا الفشل كان إما فشلاً مطلقاً ، بحيث أصبح لزاماً إعادة النظر في مجمل العملية الإنمائية ، وإما فشلاً نسبياً ، بمعنى أن هذه العملية تمت في ظروف غير ملائمة تماماً ، من الوجهة الاقتصادية ، وكان ممكناً إتمامها في ظل شروط اقتصادية أفضل فيما لو أخذت في الحساب ضرورات التكامل الاقتصادي الإقليمي . وقد لحظ ، على سبيل المثال ، أن دولاً عدة متجاورة لجأت ، في أحيان كثيرة ، إلى بناء صناعات متشابهة ، كل على حدة ، مما أضعف إمكانات التكامل بينها وأوجد أساساً لسياسات تنافسية وخيمة العواقب .

وبالطبع لم يكن المستعمر بعيداً عن تسعير حدة هذا التقوقع القطري . إذ أنه كان ، وما يزال ، يخشى أن يؤدي تخصص الدول النامية في إطار من التكامل الإقليمي ، إلى إضعاف المبادلات بين هذه الدول ، من جهة وبين الدول الرأسمالية الصناعية من جهة ثانية ، وأن يؤدي بالتالي إلى تعديلات جدية في التقسيم الدولي للعمل .

وقد أكدت أعمال بعض الاقتصاديين ومن بينهم « آرثور لويس » ، أن الدول النامية بمقدار ما تتاجر نسبياً أقل مع الدول الصناعية وتتاجر نسبياً أكثر ، بعضها مع البعض الآخر ، بمقدار ما تكون مهيأة لتحقيق

معدلات نمو أعلى من معدلات نمو الدول الصناعية ذاتها(٤) . والواقع أن هذا الاستنتاج يؤكد ما كنا قد أشرنا اليه ، من أن التجارة الدولية ، في إطار العلاقات الاقتصادية العالمية الراهنة ، لم تكن عنصراً إيجابياً مساعداً للتنمية في الدول النامية ، وإنما كانت ، وما تزال عنصر لجم وتقييد لها . ومن هنا تبرز أهمية عمليات التكامل الاقتصادي الإقليمي بين الدول النامية ، وصولاً إلى معدلات نمو أعلى ، وإلى استقلال أكبر عن السوق الرأسمالية العالمية ، وإلى موقع أكثر تقدماً من التقسيم الدولي للعمل ، وإلى المزيد من الوفور الاقتصادية العائدة إلى اقتصاديات الحجم وإلى تقليص الهدر والنفقات المزدوجة . وفي الإمكان القول ، عموماً ، أن عمليات التكامل ، في العالم العربي ، لا تزال هزيلة ، إلى الآن ، بالرغم من تزايدها من الوجهة الكمية خلال السنوات القليلة الماضية (الصندوق العربي ، مصارف مشتركة ، مشروع الدينار العربي وصندوق النقد العربي ، اللقاءات بين المؤسسات الاقتصادية العربية ، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ..) . والحقيقة أن مقومات هذا التكامل ، التي تعتبر مستوفاة على الصعيد الاقتصادي ، في معظمها ، لا تزال تحتاج إلى إرادة سياسية محددة الأهداف وواضحة المعالم . ويفتقد العالم العربي في الوقت الحاضر إلى مثل هذه الإرادة ، وهذه مشكلة كبرى .

٢ ـ ٣ ـ ومن الحقائق البارزة التي أكدتها تجارب التنمية في الدول النامية ، خلال العقدين الأخيرين ، أن القطاع الخاص ، في هذه الدول ، لم يعد قادراً ، وحده ، على دفع عجلة النمو الاقتصادي إلى الأمام . بل أكثر من ذلك ، فإن هذا القطاع لم يعد قادراً على الاضطلاع بدور قيادي على هذا الصعيد ، بسبب ضعف القاعدة الاجتماعية التي يستند إليها ، كمّاً ونوعاً ، وبسبب ضخامة الأعباء والمهمات التي لم تعد تقبل التأجيل . كما أن استمرار الاعتماد على القطاع الخاص ،

كقطاع قائد ، أثبت ، في الواقع ، استحالة انتهاج سبيل التخطيط التنموي ، ذلك أن التخطيط ، في معناه العلمي ، يفترض الاستناد أساساً ، إلى قطاع عام نشيط وقائد وموجّه . إلا أن ذلك لا يعني أن مشاكل التنمية تحسم بمجرد تحوّل القطاع العام إلى قطاع قائد في المجتمع . وفي كلام آخر ، ان اضطلاع القطاع العام بدور قيادي يعتبر شرطاً ضرورياً لولوج سبيل التنمية والتخطيط ، إلا أنه ليس شرطاً كافياً . ثم ان فعالية القطاع العام لا تقاس فقط بنسبة سيطرته ( الكميـة ) على القطاعات الاقتصادية في البلد المعني ، وإنما بمضامينه السياسية ( النوعية ) وبطبيعة القوى الاجتماعية التي يستند إليها فعلاً ، وليس قولا . وبمقدار ما تكون هذه القوى ذات مصلحة في التحرر من التبعية وفي تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي الذي يصون استقلال البلاد ورفاهية أبنائها ، كل أبنائها ، بمقدار ما تكون فعالية القطاع العـام بالضرورة أقوى وأكبر . إلا أن إمكانات الارتداد تبقى قائمة ، طالما أن القوى الاجتماعية التي يستند اليها القطاع العام لا تشرف ، سياسياً ، على خطط هذا القطاع وتوجيهاته . وقد حدث في حالات كثيرة ليس أقلها ما يحصل الآن في مصر ودول عربية أُخرى ، أن أدى غياب هذا الإشراف السياسي المباشر من قبل الفئات الاجتماعية المعنية بالتنمية إلى تحوّل القطاع العام إلى خدمة الفئة الحاكمة وحفنة من كبار الموظفين والسماسرة وبعض أرباب القطاع الخاص ذاته ، بدل استمراره في خدمة هذه الفئات التي تنتج وتصنع الازدهار . ولا يخفى أن تجارب عدة ، في العالم العربي وفي أميركا اللاتينية تؤكد ، في درجة أو أخرى ، مخاطر هذا الارتداد .

٣ ــ ان هذه الحقائق الأساسية التي أفضت إليها تجارب التنمية في الدول الناميـة ، خلال العقدين الماضيين ، تشكل دروساً ، يفترض بأية تجربة إنمائية أن تأخذها في الحساب . وعلى ذلك ، فإن محاولة البحث

عن استراتيجية للتنمية في المنطقة ، لا بد أن تنطلق ، هي الاخرى ، من هذه الحقائق . وإذا كانت السمات الملموسة لشروط التنمية في المنطقة تختلف عما هي عليه في المناطق الاخرى من العالم النامي ، تبعاً لاختلاف أوضاع هذه المناطق عن تلك ، فإن ما استخلص (سابقاً) من استنتاجات وحقائق في ضوء الحصيلة العامة لتجارب التنمية في الدول النامية ، ينطبق ، في درجة أو أُخرى ، على مجمل هذه المناطق، بما في ذلك المنطقة العربية ذاتها .

وعلى هذا الأساس ، فإن جملة من الأسئلة الرئيسية تبرز ، في معرض البحث عن استراتيجية عربية للتنمية ، وتتفرّع عنها عشرات الأسئلة التفصيلية الاخرى التي تتناول مجمل جوانب العملية الإنمائية المنشودة . وبالطبع ، لا ندعي أن الإجابة الكاملة على هـــذه الأسئلة الرئيسية والتفصيلية جاهزة في الوقت الحاضر ، كما اننا لا ندعي أنه في الإمكان تأمين هذه الإجابة ، في وقت قريب . وجلّ ما نسعى إليه ، ضمن حدود هذه الدراسة الأولية ، هو تحديد القسم الأكبر من هذه الأسئلة ، وبخاصّة الرئيسية منها ، ثم رسم الخطوط العامة للخيارات التي تستجيب لها ، على أساس حسم هذه الخيارات في الاتجاه الذي يخدم ، على النحو الأفضل ، استراتيجية التنمية .

أما الأسئلة الرئيسية فهي ترتكز ، استناداً إلى تجارب التنمية المشار إليها ، حول محاور ثلاثة : أيّ محيط للتنمية ثم أيّ نموذج للتنمية ، وأية صناعات وتكنولوجيا ... يلي ذلك بحث آلية هـــذه التنمية ، وبالتحديد دور القطاع العام فيها .

# التنمية ... في محيطها

٤ ــ ١ ــ ان في طليعة العوامل التي ينبغي حسمها ، لدى بحث استراتيجية التنمية في المنطقة هو السعي إلى تحديد محيط هذه التنمية « éspace économique de developpement » أي الإطار الاقتصادي الذي يشكل مجالها وعمقها . وإذا كانت تجارب العالم الثالث قد أثبتت أن حصر هذا المحيط في الإطار القطري الضيق قد أضعف إمكانات النمو المتسارع فإن واقع عملية التنمية في دول المنطقة العربية قد أكّد ، هو الآخر ، هذه الحقيقة في صورة واضحة . ويشير هذا الواقع إلى استمرار ارتهان عملية التنمية هذه ، للمنطق القطري البحت ، سواء في الدول العربية المنتجة للنفط أم في الدول العربية غير المنتجة ، بالرغم من بروز بعض ظاهرات التكامل ، على صعيد أو آخر ، وفي هذا الجزء من العالم العربي أو ذاك . والارتهان للمنطق القطري لا يعني بالضرورة أن التنمية ، على أساس قطري ، موزعة ، في شكل متوازن بين مختلف مناطق الدولة المعنية . والواقع أن داخل كل بلد من بلدان المنطقة لا تزال ثمة مناطق شاسعة لم تدمج إلى الآن في الاقتصاد الوطني لهذا البلد أو ذاك ، نظراً إلى التمييز الذي عانته هذه المناطق أثناء السيطرة العثمانية وبعدها . وهذا التمييز الحاصل ضد مناطق معينة ليس سوى نتيجة من نتائج علاقات التبعية التي لم « تطور » إلا قطاعات محددة والمناطق التي تستند اليها هذه القطاعات ، على النحو الذي لا يتعارض مع مصالح الدول الرأسمالية الصناعية المهيمنة . وبصرف

النظر عن التناقضات القائمة بين مناطق البلد الواحـــد فإن الحدود الجغرافية ــ السياسية لكل من هذه البلدان لا تزال هي العنصر الحاسم في تحديد مشاريع التنمية ومحيطها وسياسات الاستثمار والتوظيف . وقد أكدت ذلك معظم السياسات المتبعة في المنطقة في السنوات الثلاث الأخيرة . وإذا كانت الآمال في تحقيق تكامل اقتصادي بين مختلف أجزاء العالم العربي ، قد عقدت سابقاً على السوق العربية المشتركة ، فان الواقع أكد أن هذه التجربة لم تحل المهمات التي أُنشئت لأجلها ، كما انها لم تتوصل إلى تعزيز التكامل بين الدول الأعضاء فيهـــا ، فضلاً عن أنها فشلت في إيجاد الحد الأدنى من السياسات المالية والتجارية والاقتصادية العامة المشتركة(٦) . ثم ان نشاط هـــذه السوق تاه في تفاصيل وجزئيات فنية وإدارية روتينية ، من دون أن يخضع لسياسة عامة ، متفق عليها ، في صدد محتوى التكامل ووجهته . وقد عجزت معظم الإجراءات التي اتخذت فيما بعد بهدف تنشيط هذه السوق ، عن تحقيق هذا التنشيط .

**محيط إنمائي جغرافي أو اقتصادي ؟**

٤ ــ ٢ ــ وتقف الدول العربية في الوقت الحاضر ، أمام احتمالات عدة ، فيما يتعلق بالمحيط الاقتصادي الذي يفترض أن يشكل إطار عملية التنمية . ورجحان كفة هذا الاحتمال أو ذاك ليس مسألة إرادية أو مزاجية ، إنما يتوقف على مجموعة من العوامل ، ليس أقلها العامل السياسي الذي يضطلع على الدوام ، بدور محدِّد ( بكسر الدال ) في هذا المجال . أما الاحتمال الأول فهو أن يبقى محيط التنمية مرتهناً للاعتبارات القطرية وخاضعاً للحدود الجغرافية ــ السياسية لكل بلد من بلدان المنطقة. هذه الحدود التي تعتبر في قسم منها ، طارئة ومصطنعة .

وفي هذه الحال ، فإن التوجه الإنمائي لهذه البلدان سيبقى مراوحاً بين

التبعية شبه الكاملة للسوق الرأسمالية العالمية عبر التخصّص في تصدير المواد الخام أو في صناعات التصدير ، كما هو الحال في معظم دول الخليج وبخاصة الكويت والسعودية ، وبين محاولة الانعتاق من هذه التبعية عبر تراكم اقتصادي موسع « accumulation elargie » ووطني وذاتي التواتر والتوجيه « auto-entretenu et auto-centre » ومعرّض ، في حالات كثيرة ، إلى الارتداد نحو سلوك خط التخصّص في صناعات التصدير وبالتالي إلى الارتهان ، من جديد ، للسوق العالمية ( العراق ، الجزائر ، والى حد معين ليبيا ) . وفي أفضل الحالات ، قد يكون في إمكان الدول العربية المندرجة في سياق التقسيم الدولي الراهن للعمل ، أن « تحسن » شروط التبعية أو تحددها ، من دون أن تتمكن بالطبع من إلغائها واجتثاثها .

واستمرار التطابق بين المحيط الاقتصادي وبين الحدود الجغرافية ـ السياسية لكل دولة من دول المنطقة لا يعني ، في أي حال ، انعدام العلاقات المتبادلة بين هذه الدول ، وإنما يعني أن هذه العلاقات لا تعدو كونها هامشية ، من جهة ، وتعجز عن الحد من نطاق التبعية من جهة ثانية ؛ كما انها ، من جهة ثالثة ، لا تساعد على توسيع المحيط الاقتصادي للتنمية العائد لكل بلد من هذه البلدان . ولا يخفى أن احتمال حصر محيط التنمية في هذه الحدود بالذات ، لن يؤدي إلى تحقيق التكامل بين أجزاء هذه المنطقة ، يبقى على الفوارق بين هذه الأجزاء ويعمقها ، في شكل تراكمي ، لما فيه مصلحة الدول الصناعية الرأسمالية ذاتها التي تستمر ، في مثل هذه الحالة ، في الاضطلاع بكافة أشكال الوساطة الطفيلية بين مختلف أجزاء المنطقة ، فتجتذب رؤوس الأموال من بعض دولها وتصدرها إلى بعضها الآخر ، كما تستورد منتجات وسلعاً وخدمات معينة منها لتعود فتبيعها لها ، بعد إجراء بعض التحويل فيها ، من دون أن تتيح لها في معظم الأحيان ، فرصة إتمام هذا التحويل محلياً

نظراً إلى صعوبة ذلك ، في كل بلد على حدة . وإذا ما أتاحت لها ، في أحيان أُخرى ، إجراء هذا التحويل ، فلأن ذلك يستجيب لمصالح الشركات الدولية الاحتكارية ولسياساتها التسويقية ، أكثر مما يستجيب لحاجات التنمية في الدول التابعة .

**مساوىء استمرار التجزئة**

٤ ــ ٣ ــ إن الاحتمال المشار إليه ، والقائم على أساس محيط تنموي متقوقع ضمن الحدود الجغرافية ــ السياسية لكل دولة من دول المنطقة ، لا يشكل الخيار الوحيد المطروح أمام هذه الدول ، بالرغم من أن الأوضاع السياسية الراهنة ترجح كفة هذا الخيار ، نظراً إلى استمرار التجزئة وإلى سطحية النشاطات والمشاريع الاقتصادية المشتركة . ومن بين الاحتمالات ، أو بالأحرى الفرضيات الاخرى ، أن يتحدد العالم العربي ، أو أجزاء معينة منه ، كمحيط اقتصادي للتنمية ، في إطار أوضاع سياسية تتيح ذلك . وبالطبع ان هذا الخيار يتكيف والميل المتزايد نحو التدويل في حركة رأس المال والإنتاج على الصعيد الدولي . ومثل هذا المحيط الاقتصادي للتنمية من شأنه أن يعزّز الترابط بين دول منتجة للنفط وأُخرى غير منتجة ، ودول مالكة للثروات الطبيعية وأُخرى غير مالكة . وبين دول ذات كثافة سكانية عالية وأُخرى ذات كثافة متدنية ، وكذلك بين دول ذات بنية وحيدة الجانب قائمة على إنتاج وتصدير سلعة محددة ( البترول ) وبين دول ذات بنية منوعة إلى حد معين ، وتملك إمكانات زراعية هائلة . كما أن هذا المحيط من شأنه أن يوسع شرايين الدورة الاقتصادية ، عن طريق ربط إمكانات بعض الدول على تصدير رأس المال وبحاجات البعض الآخر إلى استيراد رأس المال ، إضافة إلى حافز الطلب الفعلي الداخلي « Demande effective » الذي يعتبر من بين العناصر الحاسمة في أي تخطيط إنمائي ، والذي يفترض أن يحوّل العالم العربي ، من عالم مصدّر ، ليس فقط للنفط ، وإنما

لمنتجات صناعات التصدير المقامة حديثاً (الأسمدة، المنتجات البتروكيماوية، الالمونيوم، الحديد والصلب ..) إلى عالم مصدّر ومستهلك لهذه المنتجات في آن واحد، يفيد من تصديره جزءاً من إنتاجه لتجديد رأسماله وزيادة ربحيته، ويفيد من استهلاك الجزء الآخر من هذا الانتاج في مشاريعه الإنمائية الداخلية المترابطة التي تقدر، وحدها، على تأمين الازدهار والرفاه للمجتمع، والتي من دونها، تتحول مردودات هذه المشاريع التصديرية إلى شكل من أشكال الريع « Rente »، وليس إلا.

ومن الواضح أن اعتماد المنطقة، أو أجزاء محددة منها، كمحيط للتنمية، يسهل عملية (اقتحام) التقسيم الامبريالي في حال توافر الرغبة السياسية في ذلك للعمل، خلافاً للمحيط الإنمائي القطري الذي يجعل من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، القيام بهذا « الاقتحام ». وإذا كان من غير المعقول أن نتصوّر أن كل بلد من بلدان المنطقة سيتصدى، بمفرده، لعلاقات التبعية وتقسيم العمل الناجم عنها، وسيبني الصناعات الثقيلة والميكانيكية الخاصة به، بمعزل عن الآخرين، فإن محيط التنمية الواسع والمتكامل الذي يتخطى الحدود الجغرافية ـــ السياسية لهذه البلدان، كل على حدة، يشكل الإطار الناجح للتصدي للعلاقات الاقتصادية الدولية غير المتكافئة، والاطار اللازم لبناء الصناعات التصنيعية المشار اليها « Industries industrialisantes » إلا أنه ليس بالضرورة أن يؤدي التكامل العربي إلى الخروج من دائرة التبعية، بل ثمة احتمالات أن يؤدي هذا التكامل إلى تبعية، من نوع جديد. وبالطبع لا يقتصر هذا المحيط على الدول العربية المصدرة للنفط فقط، وإنما هو يشمل أساساً، الدول العربية الاخرى التي تستطيع أن تشكل عمق عملية التنمية وأن تقدم بعض مستلزماتها الأساسية، كاليد العاملة الفنية وغير الفنية، والسوق، والتركيب

الاقتصادي المنوّع وبعض أنواع الخدمات المتممة .

ومن دون الدخول في تفاصيل مقاييس تحديد محيطات التنمية في المنطقة — وهذا موضوع قائم في ذاته — في إمكاننا القول عموماً أن مصر والسودان وليبيا تشكل ، في شمالي افريقيا ، أرضية قوية لقيام محيط اقتصادي للتنمية ، يتم ربطها في إطاره ، مع إمكان دمج دول عربية افريقية اخرى في مرحلة لاحقة . وفي المقابل ، يشكل العراق وسورية والكويت محيطاً آخر ، تضاف اليه دول الخليج الاخرى لاحقاً(٧) . وقد لا يكون ثمة ما يحول دون محاولة ربط هذين المحيطين الاقتصاديين باستراتيجية إنمائية واحدة ، في إطار الحفاظ على الاستقلالية النسبية لكل من المحيطين ، في انتظار أن تتعاظم إمكانات التكامل والاندماج ، بعد المراحل التمهيدية الاولى . وعلى أي حال فإن هذه ليست سوى أفكار أولية وعامة ، وهي تحتاج إلى المزيد من التعمق والتفصيل ( وقد يكون ذلك جزءاً من نشاط القسم الاقتصادي في المعهد ) .

**كيفية تجاوز الحدود الجغرافية**

٤ — ٤ — وهناك إمكانات ، من الوجهة المبدئية ، لتطوير محيط التنمية الاقتصادي بحيث يتجاوز الحدود الجغرافية — السياسية للدول العربية مجتمعة . أما كيفية تجاوز الحدود الجغرافية — السياسية لمحيط التنمية العربي ذاته ، فانها تتم عن طريق ربطه ، في شكل عضوي ، بمحيط الدول النامية ، مما يضفي عليه بعداً ديناميا ، قائماً على أساس التفاعل الجدلي مع هذا المحيط . وليس ثمة شك في أن إنجاز هذا الهدف يستلزم توافر جملة من الشروط السياسية والفنية . وفي طليعة الشروط السياسية أن تكون الدول العربية ، وبخاصة تلك المنتجة للنفط ، قادرة على اعتماد سياسة اقتصادية عامة مشتركة ، وأن تكون الدول النامية قادرة ، هي الاخرى ، وفي إطار التعاون الإقليمي ، على تبني وتنفيذ

سياسة توظيف وتنمية، يدمج فيها اقتصاد هذه الدول بالمحيط الاقتصادي العربي .

والواقع أن هذا الخيار يعبّر عن المصير المشترك الذي يوحد الدول النامية ، بما في ذلك الدول العربية ، في مجال التصدي للمشكلات بالغة التعقيد التي تواجهها هذه الدول . إلا أن افتراض حصول اندماج بين هذين المحيطين ، في ظل شروط سياسية محددة ، ليس كافياً لتحديد خصائص وسمات محيط التنمية المشترك ، إذ تبقى كافة الاحتمالات قائمة ، بما في ذلك إمكان استمرار خضوع هذا المحيط لعلاقات التبعية والارتهان للسوق الرأسمالية العالمية .

وتبرز في الواقع مجموعة من الأسئلة ، في هذا المجال : ما هو مضمون محيط التنمية المشترك ؟ وأية آلة تحرّكه ؟ وما هو موقعه من التقسيم الدولي للعمل ؟ وما هو موقعه من مختلف الكتل الاقتصادية الدولية ؟ وما علاقته بالحوار الدائر بين الشمال والجنوب ؟ وأي دور له في تصحيح العلاقات الاقتصادية الدولية الراهنة ؟ ثم ما هي آفاقه البعيدة وطموحاته ؟ وما هي تصوّراته حيال النظام الاقتصادي الدولي الجديد ...؟ إلى غير ذلك من الأسئلة .

وفي الإمكان القول عموماً ، أن محيط التنمية المشترك بين الدول النامية والدول العربية ، لا بد أن يخضع لواحدة من الوجهات الثلاث الآتية :

إما اندراج هذا المحيط في سياق العلاقات الراهنة القائمة بين الشمال والجنوب ، بما لا ينسف قاعدة التبعية والتقسيم الدولي الراهن للعمل .

وإما تمفصل المحيط المشترك نحو الداخل « Internalisation » أي تحوله إلى وحدة مستقلة تنظّم في إطارها الأسواق التجارية والعلاقات

الاقتصادية ، وكذلك تقسيم العمل وتخصّص الانتاج ، على أساس الخروج ، إلى حد بعيد ، من السوق الرأسمالية العالمية .

وإما — وهذه هي الوجهة الثالثة — تحوّل نحو التنسيق المكثّف الذي يفترض أن يصل تباعاً إلى درجة من درجات الاندماج الاقتصادي في محيط الدول الاشتراكية ، بهدف الوصول إلى الانعتاق الكامل من علاقات التبعية للسوق الرأسمالية العالمية وإلى الانخراط التدريجي شبه الكامل في سياق التقسيم الاشتراكي للعمل ، على أساس من التكامل الاقتصادي مع السوق الاقتصادية الاشتراكية(٨) .

وبالطبع ، ان كل خيار من هذه الخيارات يحمل ، في طياته ، مضموناً سياسياً مختلفاً ، تتفاوت جذريته بحسب درجة تصديه لعلاقات التبعية الاقتصادية — السياسية ، التي يقوم عليها النظام الاقتصادي الدولي الراهن .

**الخيارات الثلاثة**

٤ — ٥ — والحقيقة أن الدخول في تفاصيل هذه الخيارات الثلاثة ، المطروحة أمام المحيط الاقتصادي الذي يشمل الدول العربية وغيرها من الدول النامية ، يفضي إلى عدد كبير من الموضوعات التي لن نتصدى إلى معالجتها في الوقت الحاضر . ولكن ، برغم ذلك ، وتوضيحاً لما يمكن أن يشكله هذا المحيط لا بد من استعراض بعض تفاصيل الخيارات المشار اليها .

أما الخيار الأول والذي يبقى على طبيعة العلاقات مع السوق الرأسمالية العالمية ، فإنه يقوم على أساس اضطلاع الدول المنتجة للبترول بتمويل مشاريع التنمية في الدول النامية ، عن طريق عقد صفقات مع الدول

الرأسمالية الصناعية ، تصدر هذه الأخيرة ، بموجبها ، الماكينات والآلات والسلع الترسملية والاستهلاكية ، إلى الدول النامية ، بهدف تجهيز هذه المشاريع وتشييدها . ولا تخرج معظم هذه المشاريع ، بالطبع ، عن الحدود المرسومة لها من قبل الدول الصناعية وشركاتها متعددة الجنسيات ، وهي بالتالي تخضع ، في المطاف الأخير ، لواقع العلاقات الاقتصادية الدولية الراهن . ولا يخفى أن هذا الخيار يتيح للدول الرأسمالية أن تستعيد الدولارات التي دفعتها ثمناً للنفط المستورد ، وأن تخلق المزيد من الطلب على منتجاتها الترسملية بما يساعدها على تجاوز أزمتها — أزمات تصريف الإنتاج التي تعدّل شكلها مؤخراً من دون أن يتعدل جوهرها — وعلى عدم التخلي عن الامتيازات التي يؤمنها لها النظام الاقتصادي الدولي القائم .

أما الخيار الثاني والذي يقوم على أساس تنظيم العلاقات الاقتصادية بين الدول النامية ، في إطار وحدة شبه مستقلة ، فانه يستجيب في الوقت الحاضر ، لتطلعات العديد من الدول ، كما يستجيب للدعوات المتزايدة الصادرة عن المؤتمرات الدولية ، وبخاصة عن مؤتمرات عدم الانحياز ومؤتمرات منظمات الأمم المتحدة المتخصّصة ( اليونيدو ، الفاو ، مؤتمر التجارة الدولي ... ) . ويقوم جوهر هذا الخيار على أساس تحقيق التكامل بين الدول النامية ، لجهة تخصّص القسم المتقدم من هذه الدول في إنتاج وتوريد السلع الترسملية والتجهيزية المتوسطة ( ماكينات ، أجهزة ، سلع وسيطة ...) إلى القسم الاكثر تخلفاً ، عبر تكثيف جميع أشكال التعاون والتنسيق الإقليميين ، وبتمويل من الدول المنتجة للنفط . ويستهدف هذا الخيار الوصول إلى تحويل وتصنيع أكبر قدر من المواد الخام والمنتجات الأولية داخل الدول النامية ذاتها ، وبما يتلاءم مع حاجاتها الفعلية وليس مع التقسيم الدولي للعمل، كما يستهدف تنظيم الأسواق التجارية الدولية على أساس مفاوضات جماعية مع الدول

الرأسمالية ، إضافة إلى تكريس علاقات التبادل المتكافىء فيما بين الدول النامية ذاتها . وليس ثمة شك في أن هذا الخيار ، برغم إنجازاته المحتملة ، لن يؤدي إلى انعتاق الدول النامية الكامل من العلاقات التي تربطها بالسوق الرأسمالية العالمية .

ويبقى الخيار الثالث الذي يهدف ، في المطاف الأخير ، إلى كسر البنى الراهنة للتقسيم الدولي للعمل ، وصولاً إلى استبداله بتقسيم جديد ، بالتعاون المكثف مع الدول الاشتراكية . ويفترض بالدول الاشتراكية في إطار هذا الخيار أن تساهم في تحطيم مجاري المبادلات التقليدية عن طريق اضطلاعها بدور المورّد للماكينات والأجهزة وأدوات الإنتاج ، جنباً إلى جنب مع الدول النامية الأكثر تقدماً والتي تقدر على إنتاج بعض أنواع السلع الوسيطة والسلع الترسملية . والفرق بين دور الدول الاشتراكية في هذا المجال ، وبين دور الدول الرأسمالية الصناعية ، يكمن في كون الصادرات الترسملية لهـــذه الأخيرة لا تخرج أبداً عن نطاق الإبقاء على علاقات التبعية ، حتى لو تغير شكل هذه العلاقات ، في حين أن الدول النامية تستطيع ، فيما لو أرادت ذلك ، أن تستعين بالدول الاشتراكية لكسر هذه العلاقات ، وانتهاج سبيل التخصّص الإنمائي الذي تختاره ، في ضوء إمكاناتها وأوضاعها الملموسة ، وعلى أساس الخروج من دائرة الارتهان لواقع العلاقات الدولية غير المتكافئة . والمسألة ليست فقط مسألة استعداد الدول الاشتراكية لتأمين احتياجات الدول النامية الراغبة في التحرر الاقتصادي ، على النحو الذي تريده الدول النامية ذاتها ، وإنما هي كذلك مسألة شروط تأمين هـــذه الاحتياجات ، التي تمتاز بكونها أفضل بنسبة كبيرة مما هي عليه في صفقات الاستيراد المعقودة مع الدول الرأسمالية ( آجال أطول ، وفائدة أقل ، والتساهل في طرق سداد الديون ... ) . وبالطبع ، يكتسب هذا الخيار أهمية سياسية خاصة ، إذ هو يعدل موازين القوى ، على الصعيد

الدولي ، في غير مصلحة الدول الامبريالية وشركاتها الاحتكارية . كما أن تبني هذا الخيار من شأنه أن يوجه ضربة جدية إلى النظام الاقتصادي الدولي ( الرأسمالي ) الراهن ، ويخرج الدول النامية من دائرة النفوذ للدولار . وهذه أمور تترك ، كلها ، إضافة إلى آثارها السياسية ، آثاراً فنية على جانب كبير من الأهمية ( مجاري التبادل الجديدة ، نظم التمويل ، العملة التي يفترض أن تحل مكان الدولار ، آلية التسعير ... ) .

### أي نموذج للتنمية ؟

٥ — تناولنا ، أعلاه ، مختلف الاحتمالات الممكنة ، من الوجهة المبدئية ، في مجال تحديد المحيط الاقتصادي للتنمية ، في المنطقة . وقد رأينا أن محيط التنمية قد يبقى خاضعاً للحدود القطرية البحتة ، أو قد يتجاوزها إلى محيط أوسع يغطي مجموع الدول العربية ، أو أجزاء كبيرة منها . كما عرضنا احتمال اندماج هذا المحيط العربي بمحيط الدول النامية ، في ظل شروط سياسية وفنية محددة . وقد تبينا أن هذه المحيطات ، على أنواعها ، قد لا تؤدي ، بالضرورة ، إلى اجتثاث علاقات التبعية ، وأن التكامل العربي قد يتصدى لهذه العلاقات وقد لا يتصدى لها ، كذلك الحال بالنسبة لتكامل العالم الثالث . وتوصلنا إلى أن من شأن هذا الأخير ، في حال تحويله محيط الدول النامية إلى وحدة شبه مستقلة عن السوق الرأسمالية ، أو في حال دمجه لهذا المحيط في محيط العالم الاشتراكي ، أن يوجه ضربة قوية إلى العلاقات الاقتصادية الدولية غير المتكافئة ، وإلى النظام السياسي المستند اليها . وقد تم التركيز ، إلى الآن ، على مدى اتساع محيط التنمية بشموله ، ولم ندخل في تفاصيل مضمون هذا المحيط ، أي في طبيعة نموذج التنمية « Modèle de developpement » الذي يرتكز اليه ويتمحور في

إطاره . وفي الإمكان توضيح هـــذا المضمون عن طريق الإجابة على مجموعة الأسئلة التالية : أي نموذج للتنمية ؟ وأية قطاعات اقتصادية وفروع ؟ ثم أية صناعات ؟ وأية علاقة بين هـــذه الصناعات ؟ وأية تكنولوجيا ؟ وكيف يربط ذلك كله بالزراعة ؟ وعلى أساس أية أولويات ؟ وأي تمرحل في تنفيذ المهمات ...؟

## محيط التنمية يؤثر في نموذجها

٦ – ١ – يتأثر نموذج التنمية(٩) ، إلى حـد بعيد ، بالمحيط الاقتصادي الذي يشكل إطار هذه التنمية . وإذا كان من الصعب ، في الوقت الحاضر ، أن نتوقع قيام محيط مشترك ، يدمج في إطاره محيط الدول العربية بمحيط الدول النامية الاخرى ، فإن ثمة إمكانات على الأقل للعمل على بلورة محيط عربي للتنمية ، يتجاوز المنطلقات القطرية التي ما تزال سائدة في دول المنطقة ، ويمهد لولوج هذه المنطقة محيطات اقتصادية أعم وأعمق ، مثل محيط الدول النامية الاخرى أو المحيط الاشتراكي ... وليس المقصود بهذا المحيط العربي ، محيط تذوب فيه جميع الحدود بين الدول العربية ، وتنتفي في سياقه ، الاستقلالية النسبية لكل بلد من البلدان . والواقع أن تصور مثل هـذا الذوبان لا يتفق والوضع القائم ، إذ أن تفاوت مستويات النمو الاقتصادي والاجتماعي لهذه الدول ، في إطار أوضاع سياسية هي الاخرى متفاوتة ، تجعل من الصعب إن لم يكن من المستحيل ، تذويب هذه الدول في محيط موحد . وعلى ذلك فإن المقصود بالمحيط العربي ، ذلك المحيط الذي يمكن في إطاره ، انتهاج مجموعة من السياسات العامـة المشتركة ، المرتبطة باستراتيجية التنمية ، على أساس من التكامل والتخصّص العقلانيين . وبالطبع قد يبدأ هذا المحيط بعدد معين من الدول ثم يتعاظم تدريجياً ليشمل الدول العربية مجتمعة . ولا يخفى أن ذلك كله يتوقف على وجود رغبة سياسية على هذا الصعيد .

وبعد تحديد المحيط ، تكمن العملية اللاحقة في تحديد نموذج التنمية ذاته ، وفي بلورة اتجاهاته وخياراته ومضامينه . والحقيقة أن علاقة محيط التنمية بنموذجه هي علاقة ارتباط وتفاعل ، وغالباً مـــا تتحدد نوعية النموذج بمدى اتساع المحيط والعكس بالعكس . على أي حال ، لقد أصبح واضحاً ، إلى درجة كبيرة ، أن نموذج التنمية لا ينفصل عن عملية التصنيع ، وأن هذه الأخيرة تمثل عصب التنمية ومحرّكها . وهــذا الارتباط العضوي بين التنمية والتصنيع يعني على الصعيد الأكاديمي ، أن التقسيم الدولي الراهن للعمل لم يعد في إمكانه أن يبقى قائماً على أساس القوانين الاقتصادية الكلاسيكية وبخاصة قانون الأكلاف المقــارنة « Loi des coûts comparatifs » الذي يقول بضرورة تخصّص كل دولة في إنتاج السلعة التي تقلّ كلفتها في تلك الدولة عما هي عليه في الدول الاخرى . ولا يخفى أن هذه القوانين بالذات هي التي أفضت إلى سيادة علاقات التبادل غــير المتكافىء « echange inegal » بين الدول الصناعية الغربية والدول النامية ، وهي التي كرّست من ثمّ ، قيود التبعية على هذه الدول . وبالطبع ان هذا التصنيع لا يعني تطوير هذا الانتاج في الاتجاه الذي يحطم علاقات التبعية(١٠) ويحقق بالتالي الاستقلال الاقتصادي الذي يختلف في شكل جوهري عن العزلـــة الاقتصادية « autharcie » والذي يعدل موقع البـــلد المعني أو المحيط المعني من التقسيم الامبريالي للعمل .

وفي كلام آخر ، ان التصنيع في المحيط العربي النامي يختلف جذرياً عن نموذج النمو الصناعي الذي تحقق في الدول الرأسمالية الصناعية ، ذلك أن تخلّف الدول النامية عن الدول الرأسمالية المتقدمة ليس تخلفاً كمياً يمكن تجاوزه مع مرور الزمن ، وإنما هو تخلف نوعي لا يتقلص بالضرورة مع مرور الوقت ، وهو ، كي يتقلص ، يستلزم إجراء تبديل جوهري في الآلية « Mecanisme » التي تحكم العلاقات الاقتصادية الـــدولية .

٦ ـ ٢ ـ ما هو إذن المحتوى الملموس لعملية التصنيع ونموذج التنمية في المحيط الاقتصادي العربي ؟ ان التصنيع هو عملية تاريخية معقدة ومكونة من سلسلة من المراحل المتعانقة والمتعاقبة ، التي لا نهاية لها ، والتي تتشابك في سياقها ، العوامل الفنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والنفسية ، وصولاً إلى السيطرة المتزايدة على الطبيعة وخيراتها . والصناعات التي تشاد في إطار هذه العملية المعقدة ، تنتج آثاراً متعددة ومتنوعة ، من بينها ( الأثر التصنيعي ) « L'effet Industrialisant » الذي يحدد القدرة التصنيعية اللاحقة للصناعات المشيّدة . وبمقدار ما تتعاظم هذه القدرة التصنيعية ، بمقدار ما تتسارع وتيرة التنمية ويتسع تأثيرها . ولذلك فإن الدول النامية معنية في شكل مباشر ، بتطوير هذه الصناعات ذات القدرة التصنيعية العالية والتي يتعارف على تسميتها بالصناعات التصنيعية « Industries industrialisantes »(١١) .

والواقع أن هذه الصناعات كانت ، معظم الأحيان ، في أساس عملية التصنيع التي تحققت في دول عدة من العالم . وقد أكدت تجارب هذه الدول أن نجاح الصناعات التصنيعية في تسريع حركة التنمية يرتبط بوجود إطار يغطي مجموعة من الدول ، وليس دولة واحدة فقط . ولذلك غالباً ما ترافقت إنشاء هذه الصناعات مع بروز عمليات التكامل الاقتصادي ( أوروبا الغربية ومشروع مارشال ، أوروبا الشرقية بعد الحرب العالمية الثانية ) .

وفي ضوء ذلك ، فإن تحديد المحيط العربي كمحيط اقتصادي للتنمية يفسح المجال واسعاً ، أمام قيام هذه الصناعات وأمام نجاح حركة التكامل بين مختلف أطراف هذا المحيط ، خصوصاً ان أي محيط قطري ، في المنطقة ، ليس في وسعه استيعاب مثل هذه الصناعات . وتتوزّع

الصناعات التصنيعية على مجموعة من الفروع والقطاعات ، وهي تشمل ، في شكل رئيسي ، صناعة الحديد والصلب والصناعات الميكانيكية التي تتفرّع عنها وبخاصة صناعة الماكينات وصناعة التجهيزات العائدة إلى قطاع النقل ، كما تشمل الصناعات الكيميائية ، وبخاصة صناعة الأسمدة وصناعة البلاستيك . وتضاف إلى ذلك الصناعات الالكترونية التي تنتج التجهيزات الصناعية ، والمعدات اللازمة لقطاع المعلوماتية « Informatique » وصناعات الطاقة التي تضطلع بدور كبير ، من حيث آثارها التصنيعية .

وواضح أن جميع هذه الصناعات هي ذات أحجام ضخمة ، ومن الصعب جداً بناؤها في إطار قطري ضيق ، ولذلك فإن سياسات التكامل تشكل ضرورة لا غنى عنها لتشييد هذه الصناعات . ومن جهة ثانية فإن الصناعات المشار اليها تعتبر ، في مجملها ، جزءاً من قطاع إنتاج وسائل الإنتاج « Secteur de biens de production » كما انها تتسم بتمركز ترسملي شديد . والواقع أن قسماً مهماً من هذه الصناعات متوفر في المحيط العربي ، أو هو قيد التنفيذ . ولكن المشكلة تكمن في أن بناء هذه الصناعات في هذا المحيط لم يرتبط ، فعلاً ، بحاجات التصنيع الداخلية وإنما ارتبط بحاجات التصدير إلى الخارج ، بما يخدم مصلحة الشركات متعددة الجنسيات في الأساس : ( مصانع الأسمدة في دول الخليج ، مصنع الالمنيوم في البحرين ، المجمعات البتروكيماوية في الخليج ، مصانع الحديد والصلب التي تشاد هنا وهناك من دون أي تنسيق متبادل أو تكامل محدد ... ولا يعني هذا ، أن الإفادة من الواقع الراهن لحركة التصنيع في الوطن العربي ، تعتبر معدومة أو شبه معدومة ، في المدى المتوسط أو في المدى الطويل ، وإنما يعني أن تحقيق هذه الإفادة ، على النحو المطلوب ، يستلزم إجراء تبديل جذري في وظيفة هذه المشروعات ، لجهة ربطها بمحيط التنمية العربي المقترح ،

وإتمام فصلها نحو الداخل « Intraversion » وتعزيز الوحـدة الداخلية فيما بينها وصولا إلى تحقيق التناغم والتشابك بين مدخلاتها « Input » ومخرجاتها «Outpout» بحيث يتكثف الترابط والتداخل بين هـذه المدخلات وهذه المخرجات ، (ويسود جدول العلاقات المتبادلة بين مختلف الصناعات) على حد تعبير البروفسور الفرنسي (جيرار ديستان دي برينس) .

## لمن الأولوية ؟

٦ — ٣ — إن حسم مسألة النموذج المفترض اعتمـاده كأساس للتنمية ، في المحيط الاقتصادي المحدد ، أي في المحيط العربي ، في اتجاه إعطاء الأولوية للصناعات التصنيعية المتمفصلة نحو الداخل ، يحمل في طياته ، مجموعة من النتائج البالغة الأهمية . وفي طليعة هذه النتائج أن عملية الإنطلاق الإنمائي (١٢) « demarrage » تقوم على أساس تركيز التثميرات ، في مرحلة أولى ، حول صناعات أو أقطاب إنمائية محـددة « poles de croissance » تشكل القاعدة المـادية للتنمية ، وصولاً إلى مرحلة لاحقة تكون قد توفرت فيها الإمكانات لإعادة توزيع التوظيفات والتثميرات الصناعية على جبهة واسعة مـن المشاريع والمجالات ، التي يكون معظمها ، في هذه المرحلة ، ذا طابع استهلاكي وتحويلي ، خلافاً للمرحلة الاولى التي تتسم بالطابع التصنيعي الثقيل . والحقيقة أن إعطاء الأولوية للمرحلة الاولى ، القائمة على أساس تركيز الاستثمارات الصناعية ، يعكس موقفاً سياسياً معيناً من قضية التنمية ، هو بالتحديد موقف الإصرار على بناء القاعدة المستقلة للنمو الاقتصادي والخروج من دائرة التبعية ، شرط أن يتم هذا التركيز على عدد من المشروعات المحورية التي تتمتع بوحدة داخلية عالية ولا تكون بالتالي تصديرية بحتة ، كما هو حال معظم دول الخليج . ويدعم هذا

التوجه عدد من الاقتصاديين البارزين ، وفي مقدمتهم « هيرشمان » الذي يعتبر من كبار اقتصاديي التنمية في العالم . وفي الإمكان القول أن « الجزائر » اعتمدت إلى حد كبير نموذجاً للتنمية مشابهاً لما أوصى به هذا التوجه .

أما النموذج الآخر ، القائم على أساس إعطاء الأولوية للمرحلة الثانية ، أي البدء في عملية الانطلاق الإنمائي عبر مجموعة واسعة جداً من المشاريع الخفيفة وذات التمركز الترسملي البسيط ، فانه يبقى بالرغم من الحجج الأكاديمية الكثيرة التي يقدمها الاقتصاديون المدافعون عنه من أمثال « لويس وروزنشتاين – رودان ونوركس وغيرهم » ، على علاقات التبعية للسوق الرأسمالية العالمية ، فصلاً عن أنه لا يفضي إلى نمو – ولا نقول تنمية – صناعي ملحوظ(١٣) . والحقيقة انه ما من تجربة تاريخية أثبتت احتمال نجاح سلسلة من الاستثمارات الصناعية الاستهلاكية الخفيفة في استيعاب اليد العاملة المتواجدة في القطاع الاقتصادي التقليدي أو الطبيعي . ولعل النموذج الرياضي « model econométrique » الذي وضعه الاقتصادي « غودوين » خير دليل على ذلك ، إذ يتوصل فيه إلى أن الانطلاق في عملية التنمية لا يتم إلا عن طريق تشييد الصناعات التصنيعية ، وفي محيط اقتصادي ملائم . وعلى ذلك ، فإن الخيار بين النموذج القائم على أساس التوزيع الأفقي للتوظيفات من دون امتدادها العمودي ، يجب ، في إطار محيط التنمية العربي ، أن يحسم لصالح النموذج الأول ، الذي لا تتوازن فيه التوظيفات أفقياً ، بل تتركز على أقطاب إنمائية معينة . وبالطبع ان المخاوف من أن يؤدي هذا النموذج إلى نمو غير متوازن يمكن تجاوزها . إذ أن تركز التوظيفات الذي يؤدي إلى استقطاب التنمية من جهة « polarisation » يخلق من جهة ثانية وفي الوقت ذاته ، قوى نابذة في مقابل القوى الجاذبة ، تنتقل آلية التنمية عبرها ، بواسطة سلسلة

من التموجات « propagation » إلى المناطق الدائرية الواقعة حول نقاط الاستقطاب .

ولا يخفى أن المحيط الاقتصادي العربي ، الذي يشكو في الوقت الحاضر من شتى أشكال التخلّف والتخلع والازدواجية ، يستطيع عن طريق آلية هذه القوى الجاذبة والنابذة ، أن يعزّز فرص التكامل بين مختلف مناطقه وأطرافه ، ويحدد تخصّص كل من هذه المناطق والأطراف في إطار التخصّص العام للمحيط العربي ككل ، على أن تتوزع ، بموجب هذا التخصّص، القطاعات « spécialisation Intersectorielle » وأجزاء القطاعات « Spécialisation intrasectorielle » عـلى الدول المشمولة بهذا المحيط . والحقيقة أن تحديد هذا التوزّع ، على صعيد القطاعات وأجزائها ، فيما بين دول محيـط التنمية العربي ، يشكل موضوعاً قائماً في ذاته ، سوف تأتي معالجته في بحث لاحق .

### لا تنمية من دون إصلاح زراعي

٦ — ٤ — إلا أن استراتيجية التنمية لا تقتصر على تحديد المحيط الاقتصـادي ونموذج التصنيع ، بل تتعدى ذلك إلى طرح مسألة النهوض بالزراعة ودمجها في الاقتصاد الوطني(١٤) ، على أساس زيادة إنتاجيتها وتعديل علاقاتها ومضاعفة الفائض « Surplus » الذي تنتجه والذي يفترض استثماره في تمويل عملية التصنيع ذاتها . وإذا كانت الحدود القطرية لا تساعد على تحويل الزراعـة ، في دول المنطقة ، إلى محرك للتنمية ، يتشابك مع محرك التصنيع ، فإن اعتمـاد محيط اقتصادي عربي للتنمية يفسح المجال أمام تحقيق هذا الهدف ، إذ من شأن هـذا المحيط أن يفضي إلى مزج أفضـل لعناصر الإنتاج « Combinaison des facteurs de production » لجهـة استثمار بعض فوائض الدول المنتجـة للنفط في تطوير الزراعـة في الدول

الاخرى غير المنتجة وغير المالكة لرؤوس الأموال ، في الوقت الذي لا تزال توجد في هذه الدول ، إمكانات زراعيـــة هائلة لم تستثمر ، إلى الآن ، على نحو عقلاني . والواقع أن لقطاع الزراعة أهمية كبرى ، على صعيد العالم العربي ، إذ أن العاملين في هذا القطاع لا يزالون ، في معظم الدول العربية ، باستثناء بعض دول الخليج ، ( الكويت ، قطر ، الامارات ) ، يشكلون أكثر من نصف إجمالي قوة العمل ، وهم في جزء كبير منهم غير مدموجين في الاقتصاد الوطني لبلدانهم . وإذا كان الريع البترولي ، في بعض الدول العربية المنتجة للنفط ، يتجاوز بنسبة كبيرة الفائض الناتج عن القطاع الزراعي في هذه الدول ، فإن العكس هو الصحيح في الدول العربية الاخرى ، بما في ذلك بعض الدول المنتجة للنفط ( العراق ، سورية ، مصر ، الجزائر ، السودان..) . وفضلاً عن ذلك فإن الزراعة لا تزال ، بالرغم من الانطلاقة الصناعية الملحوظة التي قامت هنا وهناك ، في أطراف عدة من العالم العربي ، تمثل العنصر الحاسم في رفع المستوى المعيشي للسكان ، وفي تطوير البيئة الاجتماعية لدول المنطقة ، وفي تقديم المزيد من فرص العمل . ثم ان تعليل النفس بضخامة الريع البترولي – هذا إذا اتفقنا عـــلى ضخامته – لا تشكل بديلاً عن العمل في سبيل تنويع مصادر الدخل وتحقيق التنمية الفعلية التي تختلف كل الاختلاف عن الوهم الإنمائي الذي يخلقه تدفق البترو – دولارات إلى دول المنطقة ، وكذلك في سبيل أن تكف هـــذه الدول عن التصرف كمالكي الريع « Rentiers » ليس إلا ، وأن تتحول إلى دول منتجة ، ليس فقط للنفط الخام ، بل لكل السلع والمنتجات التي تلبي الحاجات الأساسية والفعلية لأوسع الطبقات الاجتماعية في العالم العربي ، بدل الاستمرار في الاعتماد على الاستيراد الذي لا يلبي في الواقع الحاجات بمقدار ما يلبي الحاجات العائدة للفئات الاجتماعية العربية الميسورة والطفيلية التي يشكل نسق استهلاكها ضرباً من ضروب التبذير والهدر ، في وقت لا تزال فيه

النسبة العظمى من أبناء الشعب العربي تعيش في ظروف القرن الخامس عشر أو دونه .

إن تحويل الزراعة ، إضافة إلى تحويل العلاقات الاجتماعية السائدة فيها ، يضطلع بدور رئيسي في تجاوز أوضاع التخلّف هذه ، وبالطبع ان الحديث عن تحويل الزراعة لا يعني أن هذا التحويل ممكن من دون ارتباطه بحركة التصنيع ، بل أكثر من ذلك ان التحويل الزراعي لا يكتسب محتواه الجذري ، إلا إذا تمّ في إطار عملية التصنيع ، وبالتراتب معها ، وبالتمفصل العضوي في سياقها ، ضمن صيرورة تاريخية واحدة . والحقيقة أن مثل هذا التمفصل العضوي يخلق أساساً موضوعياً قوياً لإعادة « توطين » الصناعات التصديرية البحتة ، داخل شبكة العلاقات القطاعية الواقعة في إطار التنمية العربي ، عن طريق إتاحة الفرصة للمخرج الصناعي « Out put industriel » أن يكون مدخلاً زراعياً « Input agricole » وبالتالي أن يصرّف القسم الأكبر من الإنتاج الصناعي للمحيط العربي في قطاعات أُخرى ، وبخاصة في الصناعة وفي الزراعة ، داخل هذا المحيط بالذات . ومن هنا يفترض أن تعطى الأولوية ، فيما يتعلق بالصناعات التصنيعية المشار اليها أعلاه ، إلى الصناعات التي تفضي مباشرة ، إلى القطاع الزراعي ، والتي تأتي في طليعتها صناعة الأسمدة وصناعة الجرارات والماكينات الزراعية الاخرى ، وصناعة الأدوات الزراعية ... وواضح ، مرة اخرى ، انه إذا كان من الصعب تصوّر تنفيذ هذا الخيار في إطار الحدود القطرية لكل بلد من بلدان المنطقة ، فإن التكامل بين هذه البلدان ، في سياق محيط عربي للتنمية ، يقلب المقاييس الفنية في شكل جذري . ويمكن التذكير ، في هذا المجال ، بالإمكانات الزراعية الهائلة التي تتيحها السودان والعراق وسورية ، في هذا المجال فيما لو تحقق مزج أفضل لعناصر الإنتاج وتوفرت رؤوس الأموال ،

إضافة إلى الإرادة السياسية . كما أنه لا بد من الإشارة إلى أن حسم خيارات التنمية على النحو المذكور (محيــط عربي للتنمية ، نموذج تصنيع مركز ، ربط الزراعة بالصناعة ...) يفسح المجال أمام حل مشكلة نقل التكنولوجيا ، في شكل جدى ، لجهة ربطها بالحاجات الفعلية لدول المنطقة واستيعابها وهضمها في مرحلة اولى ، وصولاً إلى إنتاجها ، مباشرة ، في مرحلة ثانية ، بحسب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الملموسة لمحيط التنمية العربي ، وعلى أساس موقع جديد لهذا المحيط من التقسيم الدولي للعمل ، ومن التوزيع شبه الاحتكاري للتكنولوجيا السائد في الوقت الحاضر .

# نمو اقتصادي أم تطور اقتصادي ؟

٧ — لقد أكدنا ، في مقدمة هذا البحث ، أن في طليعة الدروس المستخلصة من تجارب التنمية في دول العالم الثالث ، خلال العقدين الأخيرين ، فشل القطاع الخاص(١٥) ، كقطاع قائد ، في تحقيق التنمية أو في تسريع وتائرهـــا . والآن ، وبعد أن حددنا الاتجاهات الرئيسية لاستراتيجية التنمية ، ابتداء من محيط هذه العملية إلى محتواها ومروراً بنموذج التصنيع الذي أوصت به ، ووصولاً إلى الموقف الذي اتخذته من قضية تحويل الزراعة والاصلاح الزراعي ، يتأكد لنا ، أكثر من ذي قبل ، أن المضي في تنفيذ هذه الاستراتيجية لا يمكن أن يوكل إلى القطاع الخاص ، أو إلى القوى العضوية للسوق وإلى قوانين العرض والطلب ، نظراً إلى عجز هذه العناصر ، من الوجهة الموضوعية ، عن تحقيق الأهداف المشار اليها . والمشكلة أن المهمات المطروحة أمام الدول العربية وغيرها من الدول النامية لا تكمن فقط في تحقيق وتائر نمو مماثلة للوتائر المتحققة في الدول الصناعية ، وإنما تكمن في ضرورة تجاوز هذه الوتائر وصولاً إلى الحد من تفاقم الهوة بين الدول النامية والدول الصناعية الغربية ذاتها وهذه المهمات على جانب من التعقيد والتشابك ، إلى درجة أن الأدوات والمناهج التي كان سبق استعمالها من قبل الدول الصناعية ، في مجال تسريع حركة النمو الاقتصادي ، لم تعد ملائمة لمعالجة ظروف التخلف في دول العالم الثالث كما أنها لم تعد كافية . وفي كلام آخر ،

إذا كانت الدول الرأسمالية المصنعة قد أنتجت نظرية للنمو الاقتصادي « Croissance économique » تتلاءم وظروف نشوء العلاقات الرأسمالية فيها ، فإن من حق الدول العربية وغيرها من الدول النامية ، التي ولجت اليها العلاقات الرأسمالية ، في شكل مشوّه وتبعي ، بفعل السيطرة الامبريالية المباشرة ، والتي دخلت ، بموجب علاقات التبعية هذه ، دائرة التخلّف المفرغة ... من حقها أن تنتج نظرية للتنمية الاقتصادية « Developpement économique » تعالج ، من وجهة نظر الدول التابعة ، المشكلات المعقدة والتاريخية التي تواجه هذه الدول والتي تختلف ، في شكل نوعي وليس كمي ، عن المشكلات التي كانت واجهت الدول الصناعية الرأسمالية في مراحل الانطلاق الاقتصادي الأولى ، مع بداية الثورة الصناعية في أوروبا الغربية . وعلى ذلك ، فإذا كانت هذه الدول قد اعتمدت في نموذج نموها ، على القطاع الخاص ، كقطاع قائد ، ثم اتبعت ذلك مضاعفة دور قطاعها العام ، خدمة للقطاع الخاص ذاته ، فإن الدول النامية ، بما في ذلك الدول العربية ، لا بد أن تحسم خياراتها ، انطلاقاً من مشكلاتها وأوضاعها بالذات ، في اتجاه الاعتماد على القطاع العام أساساً ، وبخاصة في مجال إنجاز عملية التصنيع وبناء الصناعات التصنيعية ، على أن يتقيد القطاع الخاص ، في هذه الدول ، بتوجيهات القطاع العام وخططه . وبالطبع ان حسم هذه الخيارات على هذا النحو ليس نتيجة رغبة ذاتية بمقدار ما هو استجابة لمستلزمات الإسراع في إنجاز مهمات التنمية ، عن طريق التخطيط العلمي لحركة تطور المجتمع .

والقول بضرورة تقيد القطاع الخاص بتوجيهات القطاع العام يجب ألا يعني مسخ دور القطاع الخاص . خصوصاً انه لا يزال لهذا القطاع دور مهم في مجالي التجارة الداخلية والزراعة ، وسيبقى هذا الدور قائماً خلال فترة طويلة . كما أن الأولوية المعطاة إلى القطاع العام يجب أن

تترجم إلى محتوى يحدد عملية التنمية ويقودها ويغذي الآثار التصنيعية ويطورها ، لا أن يقتصر على الشكل ، بحيث يتحول القطاع المذكور إلى قطاع عام ، في الظاهر ، وخاص ، في المضمون ، يسخّر لخدمة مصالح بعض أوساط السلطة الحاكمة وجهاز الدولة والإدارة . ولا يخفى أن الدول العربية تتجه ، في معظمها ، ومنذ فترة غير وجيزة ، نحو تحويل القطاع العام إلى قطاع رئيسي ، بصرف النظر عن الطبيعة السياسية لهذه الدول . وقد أملت هذا التوجه اعتبارات عدة ، منها ما يعود إلى طبيعة التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي حصلت في بعض هذه الدول ( مصر ، سورية ، العراق ، الجزائر ، ليبيا. . . ) ومنها ما يعود الى الأوضاع الملموسة السائدة في البعض الآخر (الكويت ، السعودية ، الامارات ، قطر . . . ) والتي لا يمكن في إطارها ، وبسبب سيطرة قطاع البترول بالذات ، أن نتصوّر اضطلاع القطاع الخاص بالدور الرئيسي .

وإذا كان البحث عن استراتيجية للتنمية، بالتالي عن محيط اقتصادي عربي مشترك وعن نموذج للتصنيع الثقيل يفترض قيام قطاع عام في هذا المحيط ، بهدف تحقيق هذا النموذج ، فهل يكفي تزايد أهمية القطاع العام في كل دولة من دول المحيط المشار اليه ، كي تحل مشكلة ( القطاع العام المشترك ) الذي يضطلع بمسؤولية تنفيذ استراتيجية التنمية ؟ وهل الفرق بين « القطاع العام المشترك » وبين المجموع الحسابي للقطاع العام في دول هذا المحيط ، فرق كمي أم نوعي ؟ وبأية شروط سياسية يمكن إنشاء قطاع عام مشترك ؟ وما هي علاقته بكل بلد من بلدان محيط التنمية ؟ وما هي صلاحياته بالتحديد؟ وما هي أدواته ؟..

بالطبع لن ندخل في تفاصيل الإجابات ، على هذه الأسئلة ، ولكننا سنكتفي بالقول أن الميل المتعاظم في الدول المنتجة للنفط ، وبخاصة في الخليج ( الكويت ، السعودية ، قطر ، الامارات ... ) ، نحو مضاعفة

وزن القطاع العام ، ليس محكوماً بالعلل والاعتبارات ذاتها التي أدت إلى بروز مثل هذه الظاهرة في دول أخرى من العالم النامي . والمرجح أن هذا الدور المتعاظم للقطاع العام لم يكن سوى بديل ، أملى وجوده في الأصل غياب القطاع الخاص ، وإذا كان القطاع العام ، في الدول المشار اليها ، قد حلّ ، مكان القطاع الخاص ، نظراً إلى غياب هذا الأخير ، فإن القطاع العام ظل محكوماً ، من حيث وظيفته ، بمنطق القطاع الخاص وخضع تماماً كالقطاع الخاص ، لصيرورة القوى العضوية في السوق . وهذا ما يفسر ، إلى حد معين ، أن القطاع العام في هــذه الدول ، لم يؤد ، في أي شكل من الأشكال ، إلى الحدّ من نطاق علاقات التبعية للسوق الرأسمالية ، وإنما سهّل هذه التبعية ودعمها وجدّد أشكالها ، وعلى ذلك ، فإننا لدى سعينا إلى تحديد استراتيجية للتنمية في المنطقة ، نجد أن القطاع العام المشترك الذي يشكل جزءاً من هذه الاستراتيجية ، يختلف ، في شكل جوهري ، عن القطاع العام الذي يقوم الآن في دول المنطقة ، وبخاصة في دول الخليج . وسنجد بالتحديد أن القطاع العام الذي سيضطلع تنفيذ استراتيجية التنمية يفترض أن يكون بالضرورة ممثلا لمصالح أوسع الفئات الاجتماعية العربية وبخاصة لأولئك البؤساء المنسيين في الصحراء والأرياف وأحزمة المدن ، وليس لزمرة من الشيوخ والأمراء والعائلات أو الأجهزة .

٨ ــ هذه أبرز ملامح استراتيجية التنمية في المنطقة العربيـــة . وقد رأينا أن هذه الاستراتيجية تفترض تحديد محيط التنمية السياسي والجغرافي ، إضافة إلى نموذج هذه التنمية ونسق استثماراته وتوظيفاته بالارتباط مع الخلفيات السياسية التي تحدد هذا النسق وتفسره كما تفترض هذه الاستراتيجية تحديد الموقف من المسألة الزراعية ، ومن مسألة دور القطاع العام في العملية الإنمائية ، مع توضيح مضمون هــذا الدور وأدواته . والحقيقة أن هذه الأمور ، مجتمعة ، تحتاج إلى قرار سياسي

أكثر من حاجتها إلى قرار اقتصادي أو فني ، من دون أن يعني ذلك أي استصغار لدور هذا الأخير . والواقع أن كل مسألة من هذه المسائل تشكل موضوعاً قائماً في ذاته ، وتحتاج بالتالي إلى بحث منفصل ، يدخل في التفاصيل والأعماق . أما إذا كان قد تم استعراض معظم هـــذه المسائل ، في بحثنا هذا ، فلكي نتوصل أساساً إلى وضع المواطن العربي في جو التعقيدات الفعلية والمتشابكة التي تواجه عملية التنمية في المنطقة ، ولنرفع مستوى وعيه الإنمائي ، وبالتالي نتيح له أن يشارك في صنع وانتاج القرارات اللاحقة المرتبطة بمسائل التنمية .

# حواشي القسم الثاني

١ — راجع ملفات الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة التي عقدت في ربيع عام (١٩٧٤) والتي بحثت مسألة استبدال النظـــام الاقتصادي الدولي القائم بنظام جديد .

٢ — يمكن في هذا الصدد الاطلاع على كتاب :

Francois Perroux « L'economie du XX siècle » P.U.F. (1969) — Paris.

من الصفحة (٦١) إلى الصفحة (١٤٤) .

٣ — يدور نقاش نظري واسع حول موضوع التبادل غير المتكافىء يشترك فيه عدد من كبار الاقتصاديين من أمثال (ايمانويل ، وسمير أمين ، وبيتلهايم ، وأندريه غوندر فرانك) وغيرهم . أما الكتاب الأساسي في هذا المجال ، فهو كتاب .

Emmanuel, « L'echange inegal » Maspero, Paris.

٤ — راجع كتاب : « دور العلم والتكنولوجيا في البلدان النامية » تأليف (غراهام جونس — ترجمة هشام دياب) ، منشورات (وزارة الثقافة والإرشاد القومي — دمشق ١٩٧٥) .

٥ — ثمة كتب ودراسات عدة حول موضوع محيط التنمية ، منها ما أشرنا إليه في القسم الأول من الدراسة (أبحاث البروفسور ديستان دي برينس) ، ومنها مـــا هو متناول في كتاب (فرانسوا بيرو) المشار إليه أعلاه .

٦ — راجع في هذا الصدد : « Le marche commun arabe »

Proche - Orient, Etudes economiques (Revue) Janvier - Juin (1971).

٧ — يتحدث ( ميشال شاتلو ) مطولا حول موضوع المحيط العربي للتنمية ، ويمكن في هذا المجال مراجعة كتابه :

Michel Chatelus « Strategies pour le moyen Orient »
Calmaun - Levy (1974).

٨ — يطور البروفسور ( دي برينس ) هذه المقولة في سلسلة أبحاث تقدم بهـــا إلى ندوتي النفط الدوليتين في « بغداد »

٩ — راجع في هذا الصدد : « التخطيط والتنميـــة الاقتصادية » تأليف ( أوسكار لانجه – ترجمة هشام متولي ) الناشر : ( مركز الدراسات الاقتصادية – دمشق ).

١٠ — راجع كتاب الدكتور محمـــد سلمان حسن : « التخطيط الصناعي » ، دار الطليعة – بيروت (١٩٧٤) .

١١ — أفضل ما كتب عن الصناعات التصنيعية متوافر في سلسلة أبحاث قدمها البروفسور ( ديستان دي برنيس ) : « Destane de Bernis » ، ولكن هذه الأبحاث لا تزال غير مجموعة

١٢ — حول موضوع الانطـــلاق الاقتصادي « Take off » ، يمكن الاستناد إلى كتاب ( روستو ):

W. W. Rostow : Les etapes de la croissance economique
ED. du Seuil — (1963).

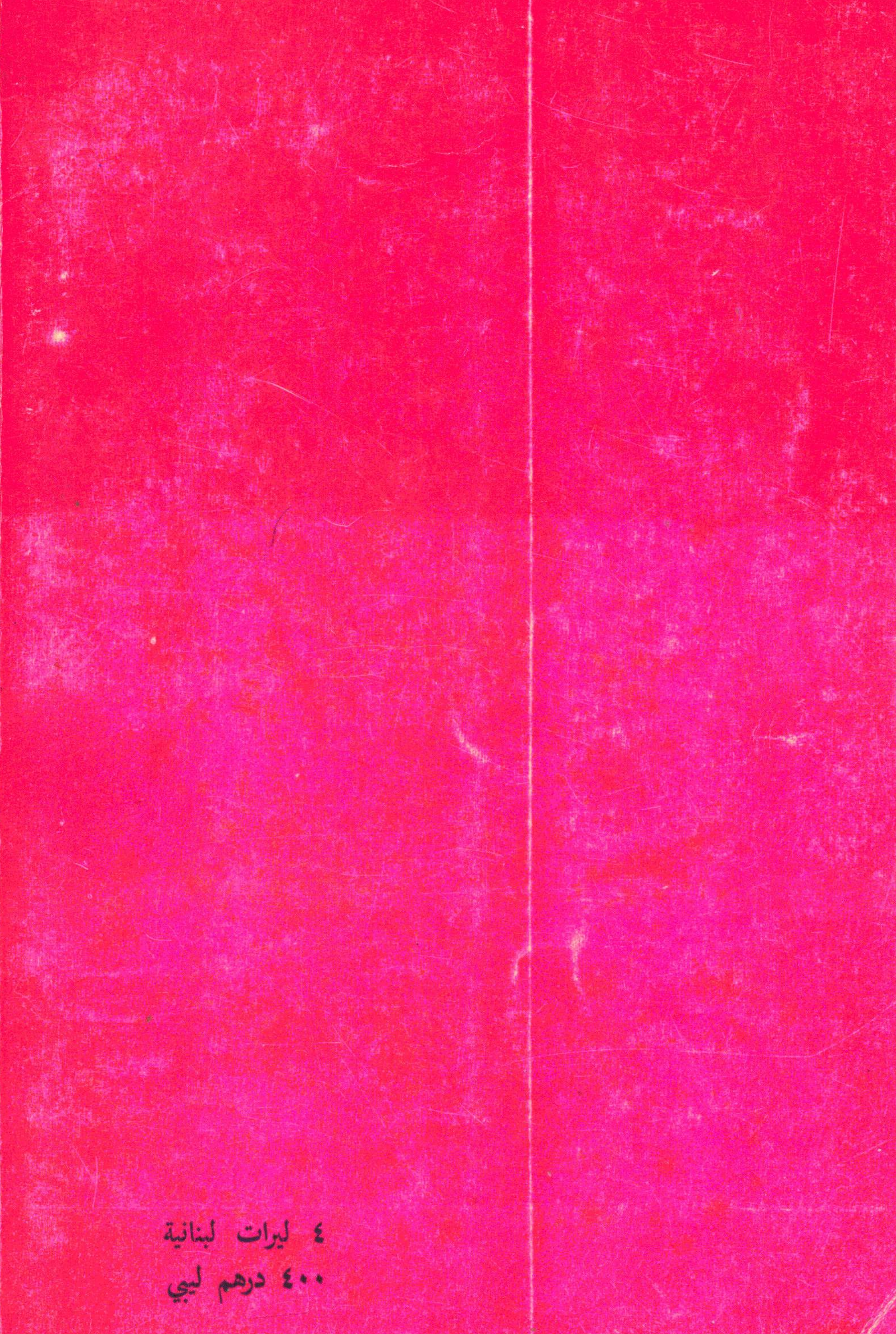
١٣ — الكتاب الذي يعالج في صورة شاملة مختلف القضايا المرتبطة بسياسة التوظيف الصناعي ، في مرحلة الانطلاق ، هو :

Raoul Bastianetto : Essai sur le demarrage des pays sous developpes ED. Cujas, Paris.

١٤ — راجع أبحاث البروفسور ( دي برنيس ) المشار إليها أعلاه ، في صدد موضوع الدمج والمحيط الاقتصادي للتنمية .

١٥ — راجع في هذا الصدد كتاب ( فيليب هيرزوغ ) ، الذي ، وإن كان يتناول موضوع القطاع الخاص في الدول الرأسمالية ، إلا أنه يتوصل إلى استنتاجات بالغة الأهمية ، يمكن للدول النامية أن تفيد منها :

Philippe Herzog : «Politique economique et planification»
ED. Sociales, Paris (1971).



٤ ليرات لبنانية
٤٠٠ درهم ليبي